الفصل العاشر

الولايات المتحدة وتحدي النسبية*

شكل تبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في العاشر من كانون الأول من عام 1948، خطوة إلى الأمام في التقدم البطيء نحو حماية حقوق الإنسان. إن المبدأ الأعم للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الكونية. وتمتلك فقراته الشرطية مرتبة موازية. وليست هناك أرضيات أخلاقية لـ «النسبية» الخادمة لذاتها، والتي تنتقي ما يفيدها؛ ولا للشكل الدميم، بخاصة، من النسبية، الذي يحول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى سلاح يُشرع بشكل انتقائي ضد أعداء معينين.

وتقدم الذكرى الخمسون للإعلان مناسبة مرحباً بها للتأمل بمسائل كهذه، ولاتخاذ خطوات لتحسين المبادئ، التي صادقت

---

* ظهرت هذه المقالة في الأصل في كتاب توني إيفانز، حقوق الإنسان في خمسين عاماً: إعادة تقييم، مطبعة جامعة مانشستر، 1999. وظهرت أجزاء من هذه المقالة في مجلة إنديكس أون سينسورشيب، تموز/آب، 1994.

عليها، على الأقل لغوياً، أمم العالم. إن الهوة التي تفصل الكلمات عن الأفعال لا تستدعي تعليقاً؛ فالتقارير السنوية لمنظمات حقوق الإنسان الرئيسية تقدم شهادة أكثر من مسهبة. وليس هناك نقص في اللغة المؤثرة. على المرء أن يبحث بعيداً كي يجد مكاناً لا تصدر فيه القيادة، والمفكرون، بيانات تأييد رنانة للمبادئ، وشجباً حاداً لأولئك الذين يقومون بانتهاكها، ويستثنون، بشكل ملحوظ، أنفسهم وزملاءهم، وزبائنهم.

سأقصر الانتباه هنا على حالة مفردة: أقوى دولة في العالم، تملك أيضاً مؤسسات ديموقراطية مستقرة، وقديمة، وفوائد لا مثيل لها في جميع المجالات، وبينها الاهتمامات الاقتصادية والأمنية. إن نفوذها العالمي لا يُضاهى أثناء نصف القرن الذي أصبح فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ساري المفعول (نظرياً). وكانت، لفترة طويلة، نموذجاً جيداً لنظام اجتماعي وسياسي يتم الدفاع عن حقوقه الأساسية. ويُشاد بها بشكل عام، في الداخل والخارج، وكقائد في الصراع من أجل حقوق الإنسان، والديموقراطية، والحرية، والعدالة. وتبقى هناك سلسلة من الاختلافات حول السياسة.: فهناك في طرف، «المثاليون الويلسونيون»، الذين يحثون على مواصلة الإخلاص للمهمة التقليدية في دعم حقوق الإنسان، والحرية، في جميع أنحاء العالم، بينما يرد «الواقعيون» قائلين: إن الولايات المتحدة يمكن أن تفتقر إلى وسائل للقيام بهذه الحملات من «التحسين

الكوني»، ويجب ألا تُهمل مصالحها الخاصة في خدمة الآخرين. وحذر مسؤولون حكوميون كبار من أننا سنذهب بعيداً إذا «منحنا المثالية سيطرة حصرية على سياستنا الخارجية»، ويوافق على هذا كثير من الباحثين، والمحللين السياسيين»[1]. وفي هذا المدى يكمن الممر إلى عالم أفضل.

ولكي نكتشف المعنى الحقيقي للمبادئ التي أعلنتْ، لا بد من أن ننطلق إلى ما وراء التأنق البياني، والتصريحات العامة، وأن نستقصي الممارسة الفعلية. ويجب أن يتم اختيار الأمثلة بعناية من أجل تقديم صورة عادلة. إن إحدى المقاربات المفيدة هي النظر إلى الأمثلة المختارة على أنها «القضية الأقوى»، ورؤية كيف تصمد أمام التفحص. والمقاربة الأخرى هي استقصاء السجل حيث التأثير أكبر والتدخل أقل، بحيث نرى المبادئ العاملة في شكلها الأنقى. وإذا أردنا أن نحدد ما عناه الكرملين بحقوق الإنسان والديموقراطية، علينا أن نخصص انتباهاً قليلاً لشجب صحيفة برافدا للتمييز العنصري في الولايات المتحدة، أو إرهاب الدولة في أنظمتها التابعة، وينبغي أن نخصص انتباهاً أقل لاحتجاج الدوافع النبيلة. إن ما يعلمنا أكثر بكثير هو الأوضاع في «ديموقراطيات الشعب» في أوروبا

1. المؤرخ ديفد فرومكن، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 4 أيار، 1997، يلخص العمل الأخير. توماس فريدمان، نيويورك تايمز، 12 كانون الثاني، 1992.

الشرقية. إن النقطة ثانوية، وتنطبق على نطاق واسع. بالنسبة للولايات المتحدة، إن نصف الكرة الغربي هو أرضية الاختبار الواضحة، وخاصة منطقة الكاريبي في أمريكا الوسطى، حيث واجهت واشنطن بضعة تحديات خارجية تقريباً لمدة قرن. ومن الأهمية بمكان أن الممارسة نادراً ما تمت، وحين تتم، كانت تُنتقد كمتطرفة، أو سيئة.

وقبل الشروع بفحص المعنى العملياتي لإعلان حقوق الإنسان، سيكون من المفيد أن نتذكر بعض ملاحظات جورج أرويل. ففي مقدمته لرواية مزرعة الحيوان، وجه أورويل انتباهه إلى المجتمعات الحرة من سيطرة الدولة نسبياً، على عكس الوحش الشمولي، الذي كان يسخر منه. وكتب أرويل قائلاً: «إن الحقيقة الشريرة عن الرقابة الأدبية في إنكلترا هي أنها طوعية على نحو كبير. فالأفكار غير الشعبية يمكن إسكاتها، والحقائق غير الملائمة تبقى في الظلام، دون أية حاجة إلى حظر رسمي». وهو لم يستقص الأسباب بعمق، مشيراً فحسب إلى السيطرة على الصحافة «من قبل أثرياء يملكون جميع البواعث ليكونوا كاذبين في موضوعات هامة معينة»، تقويهم «موافقة ضمنية عامة»، تزرعها التربية الجيدة، «والتي لن تنفع في ذكر تلك الحقيقة المعينة». نتيجة لهذا، «كل من يتحدى الأرثوذكسية السائدة يرى نفسه مُسكتاً بفعالية مدهشة».

وبقيت المقدمة دون نشر لمدة ثلاثين عاماً وكأن هذا

حدث ليؤكد كلامه فحسب[2].

أما فيما يتعلق بالقضية التي نناقشها هنا، فقد قام المؤرخ البارز، في أكسفورد، ويل، مايكل هوارد بتلخيص «الأرثوذكسية السائدة» بشكل جيد: لقد حفظت الولايات المتحدة، طوال 200 عام، المثل الأصلية للتنوير دون أن تلوثها...، وقبل كل شيء، كونية هذه القيم، رغم أنها «لا تتمتع بالمكانة التي كان يجب أن تحصل عليها في العالم من خلال إنجازاتها، وكرمها، وإرادتها الطيبة منذ الحرب العالمية الثانية»[3]. ولم يتلطخ السجل بمعاملة «السلالة الأصلية للأمريكيين المحليين سيئي الحظ، والذين أبادتهم بقسوة غادرة لا تعرف الرحمة»، (كما يقول جون كوينسي آدمز)[4] وبمصير العبيد، الذين قدموا قطناً رخيصاً سمح بانطلاقة الثورة الصناعية، وليس، بالضبط، من خلال قوى السوق؛ وبالفظائع المريعة التي قامت بها الولايات المتحدة مرة أخرى في «فنائها الخلفي»، كما كانت المدائح تردد؛ أو بمصير الفلبينيين، والهايتيين، والفيتناميين، وبضعة آخرين يمكن أن يمتلكوا تصورات مختلفة نوعاً ما.

---

2. برنارد كريك، تايمز ليتراري سبليمنت، 15 أيلول، 1972؛ أعيد نشرها في طبعة المكتبة للجميع من مزرعة الحيوان.
3. هوارد، «الحكم الأمريكي المرتبك»، هاربرز، آذار، 1985.
4. ويليم إيرل ويكس، جون كوينسي آدمز والإمبراطورية الأمريكية العالمية، مطبعة جامعة كينتكي، 1992.

أما التوضيح المفضل لـ«الكرم والإرادة الطيبة» فهو مشروع مارشال. وهذا يستحق فحصاً وفق مبدأ «القضية الأقوى». فسرعان ما يقدم الاستقصاء حقائق «لا ينفع ذكرها». فعلى سبيل المثال: حقيقة أنه «حالما انطلق مشروع مارشال بقوة فإن كمية الدولارات الأمريكية، التي ضُختْ في فرنسا، وهولندا، كانت مساوية، تقريباً، للأموال التي سحبتْ من خزائنهما لتمويل قوات حملاتهما في جنوب غرب آسيا، لارتكاب جرائم مروعة»[5]. وأنه تحت نفوذ الولايات المتحدة بُنيت أوروبا وفق نمط خاص، ليس تماماً ذاك النمط الذي حاولت القيام به المقاومة المضادة للنازية، رغم أن المتعاونين الفاشيين، والنازيين، كانوا راضين بعامة.

ولن ينفع ذكر أن هذا السخاء الكبير هو من الضرائب التي يدفعها الأمريكيون لقطاع الشركات، والتي كانت ممتنة في حينه، ولن ينفع إذا عرفنا، بعد سنوات، أن مشروع مارشال «مهد الطريق لكميات كبيرة من الاستثمار الأمريكي المباشر، والخاص، في أوروبا»[6]، واضعاً أساساً للشركات الحديثة،

---

5. كاهن وكاهن، التخريب كسياسة خارجية. حول التماثل البريطاني، انظر: جون سافيل، سياسة الاستمرارية، لندن، فيرسو، 1993، ومن أجل سياق أشمل انظر: مارك كورتيس، التباسات القوة، (زيد، 1995).

6. وزارة التجارة الأمريكية، 1984، هوارد واشتل، مدراء المال، إم. إي شارب، 1990.

عابرة القوميات، والتي «ازدهرت، وتوسعت، بطلبات من ما وراء البحار... وقد تم تمويلها في البداية من دولارات مشروع مارشال»، وحُميتْ من «تطورات سلبية» بـ «مظلة القوة الأمريكية»[7]. فضلاً عن ذلك، «كانت مساعدات مشروع مارشال حاسمة أيضاً في تعويض هرب رأس المال من أوروبا إلى الولايات المتحدة»، كما يزعم عالم الاقتصاد السياسي إيريك هيلاينر، وكانت هذه مسألة «يعيها جيداً، في الحقيقة، صانعو السياسة الأمريكيون»، الذين فضلوا أن يقوم «الأوروبيون الأثرياء» بإرسال أموالهم إلى مصارف نيويورك لأن «الضوابط التعاونية لرأس المال برهنت أنها غير مقبولة لجماعة المصارف الأمريكية». وتنبأ علماء اقتصاد بارزون بأن «ضخامة مساعدة مشروع مارشال لم تعكس كثيراً المصادر المطلوبة لإعادة إعمار أوروبا... وإنما بالأحرى، حجم الأموال المطلوبة لتعويض «الحركات الضخمة لرأس المال الهارب الهلع»، وكان تدفقاً «تجاوز»، على ما يبدو، مساعدة مشروع مارشال، التي قدمها دافعو الضرائب الأمريكيون، وبشكل فعال، إلى «أوروبيين أثرياء»، ومصارف نيويورك[8].

تم إخضاع «الأرثوذكسية السائدة» أحياناً إلى اختبار

---

7. بزنيس ويك، 7 نيسان، 1975.

8. هيلينر، الدول وعودة ظهور النقد العالمي، مطبعة جامعة كورنيل، 1994، من تأكيده.

واضح، في المنطقة الواضحة. ووجد الأخصائي الأكاديمي البارز في مجال حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية أن المساعدة الأمريكية «تدفقت بشكل غير متناسب إلى الحكومات الأمريكية اللاتينية، التي تعذب مواطنيها... إلى المنتهكين الفظيعين، نسبياً، لحقوق الإنسان الأساسية في نصف الكرة». ويشمل هذا مساعدات عسكرية، فائضة عن الحاجة، واستمرت في عهد كارتر[9]. وعثرت دراسات أكثر شمولاً، قام بها عالم الاقتصاد إدوارد هيرمان، على علاقة مشابهة في مناخ الاستثمار، مقترحاً أيضاً سبباً معقولاً: ترتبط المساعدة بالتحسين في مناخ الاستثمار، الذي غالباً ما يُنجز من خلال القضاء على الصحافة المستقلة، وإلى ما هنالك. النتيجة هي ترابط ثانوي بين المساعدة، والانتهاك الفظيع لحقوق الإنسان. هذا لا يعني أن الرؤساء الأمريكيين يفضلون التعذيب؛ وإنما يمتلك وزناً قليلاً بالمقارنة مع قيم أكثر أهمية. تسبق هذه الدراسات عهد ريغن، حين كانت الأسئلة لا تستحق الطرح[10].

ومن خلال «اتفاق ضمني عام توضع مسائل كهذه «في الظلام»، مع ذكريات تُطهر من «حقائق غير ملائمة».

---

9. كمباراتيف بوليتيكس، كانون الثاني، 1981.

10. تشومسكي وهيرمان، بعد الجائحة، هيرمان، شبكة الإرهاب الحقيقية (ساوث إند، 1982)

حقوق الإنسان الكونية

يشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة البدء الطبيعية لاستقصاء دفاع واشنطن عن «كونية قيم التنوير». فهو مقبول، بعامة، كمعيار لحقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك، بنت المحاكم الأمريكية القرارات القضائية على «القانون الدولي العرفي»، كما يوضحه، ويحدده، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»[11].

وصار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بؤرة انتباه كبيرة في حزيران من عام 1993، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عُقد في فيينا. كان هناك عنوان رئيسي في نيويورك تايمز: «في محادثات فيينا، تصر الولايات المتحدة على أن الحقوق يجب أن تكون كونية». حذرت واشنطن من أنها «ستعارض أية محاولة لاستخدام التقاليد الدينية، والثقافية، لإضعاف مفهوم حقوق الإنسان الكونية»، كما أفادت إيلين سيولينو. وترأس الوفد الأمريكي وزير الخارجية، وارن كريستوفر، «الذي روج لحقوق الإنسان كما فعل نائب وزير الخارجية في إدارة كارتر». وكان «الهدف الرئيسي» لخطابه، والذي «نُظر إليه على أنه أول

11. رونكا، حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، يذكر الحكم في فيلارتيغا إزاء بينا (1980). من أجل مزيد من الحالات انظر: «حقوق الإنسان» لرونكا في موسوعة العمل الاجتماعي، لإدوارد وآخرين.

تصريح رئيسي لإدارة كلينتون حول حقوق الإنسان، هو «الدفاع عن كونية حقوق الإنسان»، وقال كريستوفر، رافضاً طلبات أولئك الذين ينشدون «النسبية الثقافية»: إن «أسوأ المنتهكين هم المعتدون في العالم، وأولئك الذين يشجعون على انتشار الأسلحة»، مشدداً على أن «كونية حقوق الإنسان تضع معياراً مفرداً للسلوك المقبول في أنحاء العالم، وهو معيار ستطبقه واشنطن على جميع البلدان». وأضاف: «إن الولايات المتحدة لن تنضم مطلقاً إلى أولئك الذين سيقوضون الإعلان العالمي» وستدافع عن كونيته ضد أولئك الذين يعتقدون «أن حقوق الإنسان يجب أن تُؤول، بشكل مختلف، في مناطق لا تسود فيها الثقافة الغربية»، وهذا يعني «الدزينة القذرة» التي ترفض عناصر الإعلان العالمي التي لا تناسبها[12].

وساد تصميم واشنطن. أما البلدان الغربية «فقد ارتاحت من أن مخاوفها الأسوأ لم تتحقق: انسحاب من العقائد الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948». وتم الانقضاض على «تحدي النسبية» من جديد، وأعلن المؤتمر أن «الطبيعة الكونية لهذه الحقوق، والحريات، لا تقبل الشك»[13].

ولكن بضعة أسئلة بقيت دون طرح: إذا «كان المنتهكون

12. إيلين سسيولينو، نيويورك تايمز، 15 حزيران، 1993.
13. آلان رايدنغ، نيويورك تايمز، 26 حزيران، 1993.

الأسوأ هم المعتدون في العالم، والذين يشجعون على نشر الأسلحة»، فما الذي نستنتجه عن التاجر الأكبر للأسلحة في العالم، الذي كان يتباهى آنذاك بما يعلو على النصف من مبيعات الأسلحة للعالم الثالث، والقسم الأكبر لديكتاتوريات وحشية؟ تم تسريع هذه السياسات في فترة تولي كريستوفر لمنصبه في وزارة الخارجية مع محاولات حثيثة لتعزيز المبيعات المدعومة علناً، والتي عارضها 96 ٪ من السكان، ولكنها دعمت، بقوة، من قبل الصناعة ذات التقنية العالية[14]. أو زميلاتها في بريطانيا وفرنسا، واللتين ميزتا نفسيهما بدعم السفاحين الاندونيسيين، والروانديين، من بين آخرين[15].

---

14. ويليم هارتنغ، أسلحة للجميع (هاربر كولينز، 1994)؛ هارتنغ، نيشن، 30 كانون الثاني، 1995. قال قسم الأبحاث في الكونغرس: إن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن 57٪ من مبيعات الأسلحة للعالم الثالث في 1992؛ إف تي، 23 تموز، 1993. وقال قسم أبحاث الكونغرس: إنه بين 11 من بائعي الأسلحة الرئيسيين للبلدان النامية من 1989 إلى 1996، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 45٪ من الأسلحة وقدمت بريطانيا 26٪. ريتشارد جريميت، «شحنات الأسلحة التقليدية إلى الأمم النامية، 1989. 1996»، (واشنطن دي سي، قسم الأبحاث في الكونغرس)؛ جيم مان، لوس أنجيلوس تايمز، 8 تشرين أول، 1997.

15. حول الازدياد الحاد في مبيعات الأسلحة البريطانية إلى اندونيسيا في عهد تاتشر، بينما كانت الفظائع تتواصل في تيمور الشرقية، (وفي اندونيسيا أيضاً)، انظر: جون تيلور، حرب اندونيسيا المنسية: التاريخ الخفي لتيمور الشرقية (زيد، 1991)، وجون بيلجر، أصوات بعيدة (فينتاج، 1992). ولقد شرح السياسة التاتشرية عن المشتريات، وزير الدفاع، الوسيط، آلان

إن المعونات ليست لـ «تجار الموت» فحسب. مبتهجاً من احتمالات جديدة لبيع الأسلحة مع توسع الناتو، قال ناطق باسم رابطة الصناعات الجوية الأمريكية: إن الأسواق الجديدة ـ عشرة بلايين دولار للطائرات الحربية فقط، كما قدر ـ تشمل الالكترونيات، وأنظمة الاتصال، الخ. وتصل إلى «نقود حقيقية» بصناعة متقدمة بشكل عام. وشجعت الحكومة الأمريكية الصادرات بمنح، وقروض معفاة من الفوائد، وأدوات أخرى لتسهيل نقل الأموال العامة إلى الفائدة الخاصة في الولايات المتحدة، بينما تدفع «الاقتصادات الانتقالية» للإمبراطورية السوفياتية السابقة إلى إنفاق عسكري متزايد بدلاً من الإنفاق الاجتماعي، الذي تفضله شعوبها (كما تقول وكالة المعلومات الأمريكية). والموقف هو نفسه تماماً في مكان آخر[16].

كلارك: «إن مسؤوليتي هي تجاه شعبي. وفي الحقيقة لا أملأ ذهني كثيراً بما تفعله مجموعة من الأجانب بمجموعة أخرى». بحلول 1998، أصبحت بريطانيا المزود الرئيسي لاندونيسيا بالأسلحة، ليس من أجل الدفاع، ورغم احتجاجات منظمة العفو الدولية، والمنشقين الاندونيسيين، والضحايا التيموريين. وذُكرَ أن مبيعات الأسلحة تشكل على الأقل خمس صادرات بريطانيا إلى اندونيسيا (المقدرة ببليون باونداً)، وتتزعمها بريتش إيروسبيس (مارتن غريغوري، «عالم في حالة فعل»، إنتاج غرانادا لـ آي تي في، 2 و9 حزيران، 1997). حول رواندا، انظر: رواندا: الموت، اليأس، والتحدي (لندن، أفريكان رايتس، 1994).

16. جيف جيرث وتيم واينر، «صانعو الأسلحة يتوقعون أرباحاً من المبيعات مع توسع الناتو»، نيويورك تايمز، 29 حيران، 1997.

وإذا كان المعتدون هم «المنتهكون الأسوأ» لحقوق الإنسان، ماذا عن البلاد التي تقف متهمة أمام محكمة العدل الدولية، «بالاستخدام غير القانوني للقوة» في حربها الإرهابية ضد نيكاراغوا[17]، وتستخدم، بازدراء، حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي يدعو جميع الدول إلى التقيد بالقانون الدولي، وترفض توسلات الجمعية العمومية من أجل الشيء نفسه؟[18] هل تنطبق هذه الأحكام الصارمة على البلاد التي افتتحت حقبة ما بعد الحرب الباردة بغزو بنما، حيث، بعد أربع سنوات، صرحت لجنة حقوق الإنسان، التابعة للحكومة العميلة، أن حق تقرير المصير والسيادة لا تزال تنتهكه «حالة احتلال يقوم بها جيش أجنبي»، وشجبت انتهاكه المتواصل لحقوق الإنسان؟[19] إنني أحذف المزيد من الأمثلة الدرامية،

17. محكمة العدل الدولية 1986، 27 حزيران 1986، قائمة عامة، رقم 70.

18. نيويورك تايمز، 29 تشرين الأول، 1996؛ بوسطن جلوب، 4 تشرين ثاني، 1996؛ زيادة (فير) كانون الأول، 1987.

19. بنما، تقرير أمريكا الوسطى (غواتيمالا)، 4 شباط، 1994. استخدمت الولايات المتحدة حق النقض، مع بريطانيا وفرنسا، ضد قرار لمجلس الأمن ـ 23 كانون الأول، 1989 ـ يشجب الغزو، وصوتت ضد قرار للجمعية العمومية يطالب بانسحاب «القوات الأمريكية الغازية من بنما»، ويسمي الغزو «انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولاستقلال، وسيادة، ووحدة أراضي الدول» (سين كرونين، آيرش تايمز، 11 آب، 1990). وتقدر الكنيسة أن أكثر من 650 ضحية للقصف المركز على منطقة إل تشوريللو الفقيرة في بنما سيتي ماتوا في المستشفيات، مع أعداد أخرى

مثل الهجوم الأمريكي ضد فيتنام الجنوبية من 1961 إلى 1962، حين انتقلت إدارة كينيدي من الدعم للإرهاب، الذي على النمط الأمريكي اللاتيني، إلى الاعتداء المباشر، وهذه حقائق لا يزال «من غير النافع إدخالها في التاريخ[20].

وهناك المزيد من الأسئلة التي تثيرها تحفظات واشنطن (التي لم ينقلها الإعلام) بخصوص إعلان مؤتمر فيينا. فالولايات المتحدة تضايقت لأن الإعلان «تضمن أن أي احتلال أجنبي هو انتهاك لحقوق الإنسان»[21]. ورفضت الولايات المتحدة هذا الإعلان كما ترفض، كالعادة، مع عميلتها إسرائيل حق الشعوب «التي جردت بالقوة من حق تقرير المصير، والحرية، والاستقلال... وخاصة الشعوب التي ترزح تحت

مجهولة. واصل الرئيس، الذي نصبته أمريكا، إضراباً عن الطعام في آذار 1990 كي يحتج على عدم إرسال الولايات المتحدة للمساعدة الاقتصادية الموعودة. ويحاكم سكان إل تشوريللو الولايات المتحدة للتعويض عن الأضرار أمام محكمة حقوق الإنسان في الأمريكيتين. تقرير أمريكا الوسطى، 19 آذار، 1998.

20. لدراسة معلومات أفرج عنها مؤخراً ودلائل أخرى، ورد الفعل التأويلي، انظر: إعادة التفكير بكاميلوت، ومراجع الفصل الأول في هذا الكتاب.

21. مساعد وزير الخارجية الأمريكي لحقوق الإنسان جون شاتوك، ذكره جوزف رونكا، «نحو بناء السلام/ ثقافات حقوق الإنسان: لماذا الولايات المتحدة مقاومة هكذا؟»، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، مجموعة الاهتمام لنشرة الأمم المتحدة الإخبارية حول عقد من القانون الدولي، المجلد 13، شباط، 1997.

أنظمة استعمارية، وعنصرية، واحتلال أجنبي، أو أشكال أخرى من الهيمنة الاستعمارية. . . وحقها في الصراع لاستعادة هذه الحقوق وفقاً للميثاق، ومبادئ أخرى للقانون الدولي»، وهذه حقائق تبقى أيضاً غير منقولة إعلامياً، رغم أنها يمكن أن توضح المعنى، الذي يدافع فيه عن حقوق الإنسان[22].

ومن غير المفحوص أيضاً كيف أن كريستوفر «شجع حقوق الإنسان تحت إدارة كارتر». كانت إحدى الحالات في 1978، حين كانت الناطقة باسم «الدزينة القذرة»، في مؤتمر فيينا، والتي هي اندونيسيا، تعاني من نقص الأسلحة في هجومها ضد تيمور الشرقية، والذي كان يقترب آنذاك من مستوى الإبادة الجماعية، بحيث كان على إدارة كارتر أن ترسل المزيد من الأسلحة إلى صديقتها المتعطشة للدماء[23]. وأثير سؤال آخر بعد عام، حين حاولت إدارة كارتر، بيأس، أن تبقي الحرس القومي لسوموزا في السلطة بعد أن ذبح أربعين ألف

22. قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة يشجب «الإرهاب في كل مكان وكل من يمارسه»، ومر بمائة وثلاثة وخمسين صوتاً مقابل صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل عارضتا، وهندوراس امتنعت)؛ النشرة الصحفية للأمم المتحدة جي إي/ 7603، 7 كانون أول 1987. للمناقشة انظر: أوهام ضرورية. للمزيد حول هذه المسائل انظر كتابي: قراصنة وأباطرة؛ وبالاشتراك مع أليكسندر جورج، إرهاب الدولة الغربية (بوليتي، 1991).

23. تشومسكي وهيرمان، صلة واشنطن وفاشية العالم الثالث، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، المجلد 2؛ تشومسكي، نحو حرب باردة جديدة؛ تيلور، حرب اندونيسيا المنسية.

مدني، وأخيراً أجلت القادة بالطائرات المموهة بإشارات الصليب الأحمر ـ وهذه جريمة حرب ـ إلى هوندوراس، حيث تمت إعادة تشكيلهم كقوة إرهابية، تحت إشراف النازيين الجدد في الأرجنتين. وكان السجل أكثر سوءاً في أمكنة أخرى من المنطقة[24].

وتدخل مسائل كهذه أيضاً بين الحقائق «التي لا ينفع» ذكرها.

إن اللغة السامية في مؤتمر فيينا، وعنه، لم يلطخها التحقيق في تقيد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل المدافعين الرئيسيين عنه[25]. وأثيرت هذه المسائل، على أي حال، في فيينا، في جلسة استماع علنية عقدتها المنظمات غير الحكومية. وكشفت إسهامات الناشطين، والباحثين، والمحامين، وآخرين من بلدان كثيرة «دلائل مرعبة عن انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان، في جميع أنحاء العالم، نتيجة لسياسات المؤسسات المالية الدولية»، «إجماع واشنطن» بين

24. بيتر كورنبله، نيكاراغوا: ثمن التدخل (مؤسسة دراسة السياسة، 1987)، والتر لافيبر، ثورات حتمية، نورتون، 1983. حول سجل كارتر/كريستوفر الدموي في السلفادور، انظر: نحو حرب باردة جديدة؛ هيرمان، شبكة الإرهاب الحقيقية، تشومسكي، تحويل المد. تصاعد إرهاب الدولة المدعوم أمريكياً في المنطقة بحدة في عهد ريغن، كما هو معروف جيداً. انظر كتابي: تحويل المد، ومصادر أخرى عديدة).

25. من أجل بعض الاستثناءات المبعثرة انظر: الهامش 65.

قادة العالم الحر. فهذا الإجماع «النيوليبرالي» يُقنِّعُ ما يُمكن أن يُدعى «عقيدة السوق الحرة الموجودة فعلاً»: فنظام السوق له فائدة كبرى للضعفاء، وغير المحصنين، رغم أن الأغنياء والأقوياء يجب أن يلوذوا تحت جناحي الدولة الراعية. يجب أن يُسمح لهم أيضاً بأن يستمروا في «الهجوم المدعوم على مبدأ التجارة الحرة»، التي شُجبت في دراسة أكاديمية للفترة النيوليبرالية لما بعد 1970 قام بها عالم اقتصاد أمانة الغات، باتريك لو (الذي هو الآن مدير البحث الاقتصادي لمنظمة التجارة العالمية)، والذي قدر التأثيرات المقيِّدة للإجراءات الريغانية على أنها أعلى بثلاث مرات منها في بلدان صناعية أخرى كبيرة، بما أنها «أشرفت على الانتقال الكبير إلى نظام الحماية منذ الثلاثينيات»، ناقلة الولايات المتحدة من كونها «بطلة العالم في التجارة الحرة، متعددة الأطراف، إلى أحد منافسيها الرئيسيين»، كما علق مجلس العلاقات الخارجية في دراسة عن تلك الفترة[26].

يجب أن يُضاف أن تحليلاً كهذا يحذف الأشكال الرئيسية للتدخل في السوق من أجل فائدة الأغنياء: تحويل الأموال العامة إلى الصناعة المتقدمة، والتي تشكل، بالفعل، الأساس

26. باتريك لو، المتاجرة بحرية (صندوق القرن العشرين 1993). شفيق الإسلام، «الرأسمالية في صراع»، فورين أفيرز، عدد خاص عن «أمريكا والعالم» (شتاء 1989 ـ 90).

لجميع القطاعات الديناميكية للاقتصاد الأمريكي، وغالباً تحت قناع «الدفاع». وصعَّد الريغانيون هذه الإجراءات مرة أخرى، وكانوا الأوائل في مدح أمجاد السوق الحرة، للفقراء في الداخل والخارج. وكان البريطانيون، في القرن الثامن عشر، رواد هذه الممارسات العامة، التي كانت سمة رئيسية من سمات التاريخ الاقتصادي منذ ذلك الوقت، وهي تشكل جزءاً كبيراً من سبب الفجوة المعاصرة بين العالم الأول، والعالم الثالث، (والتي اتسعت طوال سنوات، مع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء في جميع أنحاء العالم)[27].

27. للمناقشة المرتبطة بنظام الحماية انظر: بول بيروش، علم الاقتصاد وتاريخ العالم (مطبعة جامعة شيكاغو، 1993). من بين مصادر أخرى كثيرة انظر: دراسة فريدريك كليرمونت الكلاسيكية، صعود وهبوط الليبرالية الاقتصادية (دار آسيا للنشر، 1960؛ أعيد طبعه وتحديثه، شبكة العالم الثالث، 1996). حول الصورة العامة، انظر كتابي: نظم العالم القديمة والجديدة، ف 2. حول الدور التاريخي لنظام الدولة (غالباً العسكري) في التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة، انظر: ناثان روزنبرغ، داخل الصندوق الأسود (مطبعة جامعة كمبردج، 1982)، جون تيرمان، وآخرون، المشروع العسكري والتغير التقني (إم آي تي برس، 1985)؛ ريتشارد نيلسون وآخرون، أنظمة الابتكار القومية (مطبعة جامعة أكسفورد، 1993)؛ ودراسات خاصة عديدة. حول الفجوة المتنامية بين العالم الأول والعالم الثالث، انظر تقرير الأمم المتحدة حول التنمية، 1992و 1994. للمناقشة، انظر كتابي: نظم العالم القديمة والجديدة؛ إيريك توسان وبيتر دركر، مع آخرين، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، دفاتر للدارسة والبحث (أمستردام، المؤسسة الدولية للأبحاث والتربية،

لم يذكر الإعلام الرسمي جلسة الاستماع التي عقدتْ في فيينا حسب علمي، لكن مواطني العالم الحر يستطيعون أن يعرفوا عن هموم الغالبية العظمى من سكان العالم حول حقوق الإنسان من هذا التقرير، والذي نُشر في طبعة من ألفي نسخة في نيبال[28].

الحقوق المدنية والسياسية

إن الفقرات الشرطية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير معروفة في الولايات المتحدة، لكن بعضها معروف. إن المادة الأكثر شهرة هي المادة 13(2)، التي تقول: إن «كل شخص يمتلك الحق بمغادرة أي بلاد، وبينها بلاده». وكان يتم استحضار هذا المبدأ، بهيام كبير، كل عام، في يوم حقوق الإنسان، في العاشر من كانون الأول، في مظاهرات وشجب حاد للاتحاد السوفياتي لأنه رفض السماح لليهود بالمغادرة. وكي نكون دقيقين، إن الكلمات التي اقتبست لتوها هي التي

1995). حول الموقف داخلياً في الولايات المتحدة، انظر بشكل خاص: النشرة التي تصدر كل سنتين، حالة أمريكا العاملة، عن مؤسسة السياسة الاقتصادية. الطبعة الأخيرة هي طبعة لورنس ميشيل، جارد برنشتاين، وجون شميت، حالة أمريكا العاملة 1998 ـ 1999 (مطبعة جامعة كورنيل، 1999).

رابطة النساء العالمية للسلام والحرية (جنيف) والمؤسسة الدولية لحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية (كاتماندو)، العدالة مرفوضة! (كاتماندو؛ كارنالي أوفسيت برس، 1994).

استحضرتْ، ولكن ليس العبارة التي تلي: «وأن يعود إلى بلاده». وتم التعبير عن دلالة الكلمات المحذوفة في الحادي عشر من كانون أول 1948، بعد يوم من تصديق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حين أصدرت الجمعية العمومية، بالإجماع، القرار 194، الذي يؤكد على حق الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، أو تلقي تعويضات في حالة اختيارهم عدم العودة، وتم التشديد عليه بانتظام منذ ذلك الوقت. لكن كان هناك «اتفاق ضمني عام» بأن ذكر الكلمات المحذوفة «لن ينفع»، ناهيك عن الحقيقة الساطعة، والواضحة، بأن أولئك الذين يحضون الطغاة السوفيات على التقيد بالمادة 13، بتهليل كبير، كانوا هم معارضيها الأساسيين.

ومن العدل أن نضيف أنه تم التغلب على الريبية في النهاية. ففي جلسة الأمم المتحدة، التي عقدتْ في كانون الأول من عام 1993، غيرتْ إدارة كلينتون السياسة الأمريكية الرسمية، وانضمت إلى إسرائيل في معارضة قرار الأمم المتحدة 194، والذي أعيد التأكيد عليه بـ 127 صوتاً مقابل 2. وكالعادة، لم يكن هناك تغطية أو تعليق على الأمر. ولكن، على الأقل، التناقض هو خلفنا: فالنصف الأول من المادة 13 فقد صلته بالموضوع، وترفض واشنطن رسمياً نصفها الثاني، الآن[29].

29. جولز كاجيان، ميدل إيست إنترناشيونال، 17 كانون الأول، 1993؛ ميدل

دعونا ننتقل إلى المادة 14، والتي تصرح أن «جميع البشر يمتلكون الحق باللجوء، والتمتع به، في بلدان أخرى، هرباً من الاضطهاد»: إن الهاييتيين، على سبيل المثال، وبينهم 87 ضحية، أسرهم حصار كلينتون، وأعيدوا إلى مقبرتهم، بانتباه ضئيل، بينما كان يتم افتتاح مؤتمر فيينا[30]. وكان السبب الرسمي هو أنهم يهربون من البؤس، وليس من الإرهاب المتفشي للعصبة العسكرية، كما زعموا. لكن أساس هذا الفهم لم يُشرح.

وقالت سيولينو في تقريرها عن مؤتمر فيينا قبل بضعة أيام: «إن بعض منظمات حقوق الإنسان انتقدت الإدارة بحدة لأنها فشلت في الوفاء بوعود حملة الرئيس كلينتون حول حقوق الإنسان»، وكانت «القضية الأكثر درامية» هي «قرار واشنطن بأن تعيد بالقوة القارب الهاييتي المحمل بأشخاص ينشدون اللجوء السياسي». وحين ننظر إلى المسألة بشكل مختلف، نرى أن الأحداث توضح التزام واشنطن البلاغي الكبير «بكونية حقوق الإنسان»، إلا إذا كان يمكن استخدامها بشكل انتقائي ضد الآخرين.

إيست جستيس نيتورك، شباط ـ آذار 1994. حول الخلفية ووضع قرار الأمم المتحدة 194، انظر: توماس وسالي ماليسون، مشكلة فلسطين في القانون الدولي والنظام العالمي، لونغمان، 1986، ف 4.

30. رويترز، «مجموعة فلاحي هاييتي تدعم عقوبات الأمم المتحدة»، بوسطن جلوب، 18 حزيران، 1993.

وأيدت واشنطن المادة 14 بهذه الطريقة منذ كارتر، وشجع (كريستوفر) «حقوق الإنسان» من خلال إجبار أشخاص بائسين في زورق على العودة إلى التعذيب في ظل ديكتاتورية دوفالييه Duvalier، الحليف المحترم، الذي ساعد على تحويل هاييتي إلى منصة تصدير للشركات الأمريكية، التي تريد عملاً فائق الرخص والوحشية، أو، إذا استخدمنا المصطلحات التي تفضلها الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية: لتحويل هاييتي إلى «تايوان الكاريبي». وتمت المصادقة رسمياً على انتهاكات المادة 14 في اتفاقية بين ريغان ودوفالييه. وحين أطاح انقلاب عسكري بالرئيس الهاييتي الأول، الذي انتُخب ديموقراطياً، في أيلول من عام 1991، مجدداً الإرهاب بعد استراحة قصيرة، فرضت إدارة بوش حصاراً لإعادة طوفان اللاجئين إلى غرفة التعذيب[31].

وشجب «سياسة بوش المستحقة للشجب، وغير القانونية،

31. حول سياسات كارتر، انظر: تشومسكي وهيرمان، بعد الجائحة. حول السنوات اللاحقة، انظر: أمريكاز ووتش/التحالف القومي للاجئين الهاييتيين، الوكالة اليسوعية للاجئين، الولايات المتحدة الأمريكية، لا مرفأ في العاصفة، أيلول، 1993. من أجل الخلفية الهاييتية، انظر: بين كتب أخرى، آمي ويلينتز، الفصل الممطر (سيمون وشوستر)، 1989). ، كتابي عام 501، ف 8؛ بول فارمر، استخدامات هاييتي (كومون كرج، 1994)؛ ديدر مكفادين، بيير لارامي، واللجنة الأمريكية الشمالية حول أمريكا اللاتينية (ناكلا)، مع آخرين، هاييتي: تقاطع طرق خطير، ساوث إند، 1995.

وغير المسؤولة، حول اللاجئين»[32]، المرشح بيل كلينتون، الذي جعل عمله الأول، كرئيس، الحصار، غير القانوني، أكثر قسوة، مع إجراءات أخرى لدعم العصبة، التي نعود إليها.

مرة أخرى يقتضي العدل أن نعترف بأن واشنطن تخلت، لوقت وجيز، عن رفضها للمادة 14 في قضية هاييتي. في أثناء الأشهر القليلة من الديموقراطية (من شباط إلى أيلول 1991)، اكتسبت إدارة بوش حساسية مفاجئة، وقصيرة العمر، تجاه المادة 14 بينما تراجع دفق اللاجئين إلى وشل، وفي الحقيقة، انعكس، حين عاد الهاييتيون إلى بلادهم في لحظة أملها. من بين الهاييتيين الأربعة وعشرين ألفاً، الذين اعترضتهم القوات الأمريكية من 1981 إلى 1990، سمحت واشنطن لثمانية وعشرين طلباً بالحصول على اللجوء هرباً من الاضطهاد السياسي، ومنحت 11 (بالمقارنة مع خمسة وسبعين ألفاً من سبعة وخمسين ألفاً من الكوبيين). وأثناء الفاصل الديموقراطي، الذي استمر سبعة شهور، بقيادة الرئيس آرستيد، وبعد أن تراجع العنف والقمع بشكل جذري، سمح لعشرين طلباً من مجموعة لاجئين تبلغ خمس النسبة. وعادت الممارسة إلى وضعها العادي بعد الانقلاب العسكري، والإرهاب المتجدد[33].

وحين قلقت من أن الاحتجاجات يمكن أن تجعل الإبقاء

---

32. أمريكان ووتش، لا مرفأ في العاصفة.

33. آمي ويلنتز، نيو ريببليك، 9 آذار، 1992؛ انظر كتابي: عام 501، ف 8، لمزيد من التفاصيل.

على الحصار صعباً، ناشدت إدارة كلينتون بلداناً أخرى كي تريح الأمم المتحدة من أعباء إيواء اللاجئين. وكان الخوف من تدفق للاجئين السبب الرئيسي الذي قُدِّم بأنه مصلحة «أمن قومي»، يمكن أن تبرر التدخل العسكري، وأثار الكثير من الجدل. وأغفل الجدل المرشح الواضح تانزانيا، التي كانت قادرة على إيواء مئات الآلاف من الروانديين، وبالتأكيد ستكون قادرة على المجيء لإنقاذ الولايات المتحدة المحاصرة من خلال قبول المزيد من الوجوه السوداء.

وعلى أي حال، تم إخفاء احتقار المادة 14. لكن مقالة في الصفحة الأمامية لصحيفة السجل حول قوانين الهجرة الجديدة القاسية تسجل عرضاً للحقيقة وتشرح الأسباب:

> ولأن الولايات المتحدة سلحتْ، ومولتْ، الجيش الذي أرسلتهم وحشيته إلى المنفى، كان قلة من السلفادوريين قادرين على الحصول على وضع اللاجئين الذي مُنح للكوبيين، والفيتناميين، والكويتيين، وجنسيات أخرى في مناسبات مختلفة. أما القانون الجديد فيُعد كثيراً منهم مجرد أهداف للترحيل رغم أنهم كانوا يهربون، وهو صراع استمر من 1979 إلى 1992، حيث قتل أكثر من سبعين ألف شخص في السلفادور، قتل معظمهم الجيش، الذي تدعمه أمريكا، وفرق الموت، التي تدعمها بدورها، والتي أجبرت كثيراً من الناس على الهرب إلى الولايات المتحدة[34].

34. لاري روهتر، نيويورك تايمز، 19 نيسان، 1997.

ويشمل الأمر نفسه أولئك الذين فروا من حروب واشنطن الإرهابية الأخرى في المنطقة.

إن تأويل المادة 14 هو بالتالي مبدئي تماماً: «الضحايا الذين يستحقون» يقعون تحت المادة 14؛ و«الضحايا الذين لا يستحقون» لا يقعون. وتحدد الفئتين وكالة الإرهاب، ومصالح القوة السائدة. ولكن الحقائق لا تؤثر في دور واشنطن كمحاربة صليبية، تدافع عن كونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من التغير النسبي. والحالة هي بين حالات كثيرة توضح الحذف في تحليل أرويل: السماح السهل بالتناقض، حين يكون مفيداً.

الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية

تدخل المادتان 13 و14 في فئة الحقوق المدنية والسياسية. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً بفئة ثانية: وهي الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. لكن هذه تُرفض على نطاق واسع في الغرب. ووصفت السفيرة الأمريكية إلى الأمم المتحدة جين كيركباتريك هذه الفقرات الشرطية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها «رسالة إلى سانتا كلوز... لا الطبيعة، ولا التجربة، ولا الاحتمال تنفخ حياة في هذه القوائم من الألقاب، والتي لا تخضع لأية قيود عدا قيود الذهن وميول مؤلفيها». ورفضها، بنبرة معتدلة، ممثل الولايات المتحدة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السفير موريس آبرام،

الذي أكد في 1990 أن الحقوق المدنية والسياسية يجب أن تكون لها «الأولوية»، مما يتعارض مع مبدأ كونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[35].

وتوسع آبرام وهو يشرح رفض واشنطن لتقرير المشاورات العالمية حول حق التنمية، المعرف بأنه «حق الأفراد، والجماعات، والشعوب في المشاركة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية المستمرة، وبالإسهام بها، وبالتمتع بها أيضاً، والتي تتحقق فيها كل حقوق الإنسان، والحريات الأساسية بشكل تام». لكن آبرام أبلغ المفوضية بأن «التنمية ليست حقاً». وبالفعل، تؤدي مقترحات التقرير إلى نتائج تبدو كأنها «منافية للطبيعة والعقل»، ومنها، على سبيل المثال، أن البنك الدولي يمكن أن يُلزم بأن «يلغي دَيناً أو يمنح المال لبناء نفق، أو سكة حديد، أو مدرسة». وتابع آبرام قائلاً أن أفكاراً كهذه «ليست أكثر من إناء فارغ يمكن أن تُسكب فيه آمال غامضة وتوقعات ناقصة»، أو تشكل «تحريضاً خطيراً»[36].

وإذا شرحنا فرضية آبرام بدقة، يمكن أن نفهم الخطأ الجوهري لـ«حق التنمية المزعوم» على أنه تأييده الضمني للمبدأ

35. رونكا، «حقوق الإنسان».

36. إفادة، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حول البند 8، «حق التنمية»، 11 شباط، 1991.

الذي يقول:

> إن كل شخص يمتلك الحق بمستوى حياة ملائم لصحته، وسعادته، هو وأسرته، يتضمن الطعام، واللباس، والسكن، والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، وحق الأمن في حال البطالة، والمرض، والعجز، والترمل، والشيخوخة، أو أي فقدان آخر للرزق في ظروف خارج سيطرته.

وإذا لم يكن هناك حق تنمية، فعندئذ تكون هذه المقولة أيضاً «إناء فارغاً». وفقاً لذلك، هذا المبدأ لا يمتلك مكانة أيضاً: ليست هناك حقوق كتلك التي أكدتها المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً، التي اقتبست لتوها.

ورفضت الولايات المتحدة وحدها، مستخدمة حق النقض، الإعلان حول حق التنمية، وبهذا استخدمت حق النقض ضد المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً[37].

من غير الضروري أن نسهب حول وضع المادة 25 في أغنى بلاد في العالم، والتي تمتلك مستوى من البؤس أعلى بمرتين من أي مجتمع صناعي آخر، وهو حاد بخاصة بين

---

37. جوزف رونكا، «حاشية لحقوق الإنسان»، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي: النشرة الإخبارية للمجموعة المهتمة بحقوق الإنسان (خريف 1995).

الأطفال. وكان تقريباً واحد من بين كل أربعة أطفال، تحت السادسة، يقع تحت خط البؤس سنة 1995، بعد أربع سنوات من الانتعاش الاقتصادي، وهذا أعلى بكثير من المجتمعات الصناعية الأخرى[38]. ورغم أن بريطانيا تحرز تقدماً، «إلا أن واحداً من بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين يولد في البؤس»، كما تورد الصحف، بما أن «بؤس الأطفال تضاعف ثلاث مرات منذ انتخاب مارغريت تاتشر»، و«هناك ما يقارب مليوني طفل بريطاني يعانون من سوء الصحة، وإعاقة النمو، بسبب سوء التغذية». وعرقلت البرامج التاتشرية الميل إلى تحسين صحة الطفل، وقادت إلى حركة صاعدة في أمراض الأطفال، التي تمت السيطرة عليها، بينما استُخدمت الأموال العامة لأهداف مثل المشاريع غير القانونية في تركيا، وماليزيا، لتشجيع مبيعات الأسلحة بصناعة تمولها الدولة[39]. وبحسب «عقيدة السوق الحرة الموجودة فعلاً» بقي الإنفاق العام بعد سبع عشرة سنة من بشارة تاتشر دون تغيير، كما كان حين تولت السلطة[40].

---

38. ميشيل وآخرون، حالة أمريكا العاملة، 1996، 1997 (إم. إي، شاربي، 1997).

39. أوبزيرفر، 12 كانون الثاني، 1997؛ اندبندنت، 24 و25 تشرين ثاني، 1996؛ الغارديان ويكلي، 5 كانون الثاني، 1997، أوبزيرفر، 19 كانون الثاني، 1997.

40. جون بليندر، «ثورة عرضية»، إف تي، 17 كانون الثاني، 1997 (42 ـ 25 من الناتج الإجمالي المحلي السنوي، كما يفيد، في 1978 ـ 79 و1995 ـ

وفي الولايات المتحدة، عانى ثلاثون مليوناً من البشر، الذين تم إخضاعهم لسياسات مشابهة، من الجوع بحلول 1990، وهذا ازدياد بنسبة 50٪ عن 1985، وبينهم 12 مليون طفل يفتقرون إلى الطعام الكافي لدعم النمو والتطور (قبل تراجع 1991). ووقع 40٪ من الأطفال تحت خط البؤس في أغنى مدينة في العالم. أما فيما يتعلق بمؤشرات اجتماعية مثل وفيات الأطفال، فتقع الولايات المتحدة في أدنى مرتبة بين الدول الصناعية الأخرى، إلى جانب كوبا، التي تمتلك أقل من 5٪ من الناتج الإجمالي المحلي السنوي لكل فرد في الولايات المتحدة، ومرت في سنوات طويلة من الهجوم الإرهابي، ومن حرب اقتصادية متزايدة القسوة، تشنها القوة العظمى في نصف الكرة[41].

ونظراً لفوائدها الفائقة للعادة، فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين النسبيين، الذين يرفضون كونية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بفضل المادة 25 وحدها.

وتوجه القيم نفسها المؤسسات المالية الدولية، التي تسيطر

---

96). بحسب تقرير البنك الدولي للتنمية، 1996، ازدادت ميزانية الحكومة المركزية في بريطانيا كنسبة من الناتج القومي الكلي (الحالي) بما يقارب 10 ٪ من 1980 إلى 1994. احصائيات مقارنة في جيل أومفيد، نشرة الباحثين الآسيويين المهتمين (تشرين الأول ـ إلى كانون الأول، 1997).

41. تشومسكي، نظم العالم القديمة والجديدة، ف 2، وقوى واحتمالات، ف 5.

عليها الولايات المتحدة بشكل كبير. وكان البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، «كارهين كبيرين لحقوق الإنسان»، كما علق رئيس لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فيليب ألستون، في تصريحه المكبوح، واللبق في خضوعه، لجلسة فيينا المضادة. وأضاف نوري عبد الرزاق، من منظمة تضامن الشعوب الآفرو ـ آسيوية: «إن سياسات المؤسسات المالية الدولية تسهم في صناعة البؤس بين شعوب العالم، وفي تدهور البيئة الكونية، وانتهاك حقوق الإنسان الأكثر جوهرية».

أمام انتهاكات مباشرة كهذه لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ربما سيكون من النافل أن نذكر رفض اتخاذ حتى خطوات قليلة لتشجيعها. وتقدر اليونيسيف أن ألف طفل يموتون كل ساعة من أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة، وأكبر من هذا الرقم مرتين من النساء يتوفين، أو يعانين من عجز في الحمل، أو وضع الأطفال بسبب غياب العلاجات، والرعاية البسيطة. وتقول اليونيسيف: إن ضمان توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، على المستوى العالمي، يتطلب ربع النفقات العسكرية السنوية «للبلدان النامية»؛ حوالي 10٪ من النفقات العسكرية الأمريكية[42]. وكما أشير، تشجع الولايات

42. يونيسيف، تقدم الأمم 1996 (يونيسيف هاوس، 1996).

المتحدة بنشاط الإنفاق العسكري لـ«البلدان النامية»؛ أما إنفاقها فيبقى على مستويات الحرب الباردة، بينما يزداد اليوم فيما يتراجع الإنفاق الاجتماعي بشكل حاد. وتراجعت المساعدات الخارجية الأمريكية بشكل حاد في التسعينيات، رغم أنها كانت مسبقاً بائسة جداً بالنسبة للدول النامية، وواقعياً غير موجودة، إذا استثنينا الدولة الغنية، التي هي المتلقي الرئيسي، (إسرائيل العميلة لأمريكا)[43].

ويورد المقرر الخاص ليندرو ديسبوي في «تقريره النهائي» إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تشخيص منظمة الصحة العالمية لـ «البؤس المدقع» بأنه «القاتل الأكبر في العالم، الذي لا يرحم، وأكبر سبب للمعاناة على الأرض»: «ليست هناك كارثة أخرى بالمقارنة مع تدمير الجوع، الذي سبب، في العامين الماضيين، وفيات أعلى مما قُتل في الحربين العالميتين سوية». وتم التأكيد على الحق بالحصول على مستوى للحياة ملائم للصحة والرفاهة في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يقول، وفي الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، «الذي يؤكد، بخاصة،

43. تُمنح مصر، التي تُعد المتلقي الثاني، المساعدة لضمان التزامها بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي، وهذا جزء جوهري من نظام السيطرة على المناطق المنتجة للنفط، وأيضاً عامل في موقع تركيا المنتظم بين المتلقين الرئيسيين للمساعدة.

على الحق الأساسي لكل شخص بأن يكون حراً من الجوع»[44]، ولكن من المنظور النسبي العالي للغرب، لا تمتلك مبادئ اتفاقيات حقوق الإنسان هذه، مكانة، رغم أنه تم التقيد بها رسمياً.

ثمة اختلافات أخرى في التأويل فيما يتعلق بالمادة 25. وطلبت بلدان عالم ثالثية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم وسائل «لوقف تدفق المواد الخطرة» إلى البلدان الفقيرة، القلقة من أن «بيع المنتجات السامة، والنفايات، بأسعار زهيدة، للتخلص منها، يهدد الحقوق الأساسية للحياة، والصحة الجيدة»، التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقالت محققة الأمم المتحدة: «إن البلدان الغنية ترسل كميات كبيرة من النفايات السامة» إلى العالم الثالث، وما كان يعرف سابقاً بالمقاطعات السوفياتية. وقالت الصحف إنها «قالت: إن المعلومات التي جمعتها تظهر انتهاكات خطيرة لحق الحياة والصحة»، و«في بعض الحالات قادت إلى المرض، والاضطرابات، والعجز الجسدي، والذهني، وحتى إلى الموت». وكانت معلوماتها، على أية حال، محدودة، لأنها لم تتلق «سوى تعاون قليل من البلدان النامية أو الشركات»، ولم تتلق أية مساعدة مطلقاً من الولايات المتحدة، التي كانت تتحرك

44. ديسبوي، تحقيق الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لجنة حقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، 1996، 28 حزيران، 1996.

للقضاء على مهمتها[45].

وتصرح المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن «الجميع لهم حق العمل، والاختيار الحر للوظيفة، وبظروف عمل عادلة ومفضلة، وحماية ضد البطالة، إذا اقتضت الضرورة»، سوية مع «تعويض يضمن لكل شخص، وأسرته، وجوداً لائقاً بالكرامة البشرية، تضاف إليه، عند الضرورة، وسائل أخرى من الحماية الاجتماعية». لا نحتاج إلى التريث عند احترام واشنطن لهذا المبدأ. فضلاً عن ذلك، «يمتلك الجميع حق تشكيل نقابات عمالية والانضمام إليها من أجل حماية مصالحهم».

شُجع الحق الأخير في الولايات المتحدة تقنياً، رغم أن الآليات القانونية، والإدارية، تضمن أنه يتم انتهاكه بشكل متزايد. في الوقت الذي أنهى فيه الريغانيون عملهم، كانت الولايات المتحدة بعيدة بما يكفي عن الطيف بحيث أن منظمة العمل الدولية، التي نادراً ما تنتقد الأقوياء، أصدرت تزكية بأن تلتزم الولايات المتحدة بالمعايير الدولية، في استجابة لشكوى من اتحاد العمال الأمريكي، وهيئة المنظمة الصناعية، حول حل

45. إليزابيث أولسون، «الغرب يعيق التحقيق حول التخلص من النفايات كمسألة حقوق»، نيويورك تايمز، 5 نيسان، 1996.

الإضراب من خلال اللجوء «إلى عمال استبدال مستمرين»[46]، وبصرف النظر عن جنوب أفريقيا، لم تسمح أية دولة صناعية أخرى بهذه الطرق لضمان أن تبقى المادة 23 كلمات جوفاء؛ ومع التطورات اللاحقة في جنوب أفريقيا، يمكن أن تقف الولايات المتحدة في عزلة رائعة في هذا المنحى الخاص، رغم أنها لم تنجز، حتى الآن، المعايير البريطانية، مثل السماح للموظفين باستخدام زيادات أجر انتقائية من أجل إغراء العمال لرفض الحقوق النقابية، والمساومة الجماعية[47].

في دراسة للآليات المستخدمة لإبقاء المادة 23 معطلة قالت بزنس ويك: إنه منذ بداية سنوات ريغان الأولى «شنت الصناعة الأمريكية إحدى أكثر الحروب المضادة للنقابات نجاحاً، من خلال تسريح غير قانوني لآلاف العمال بسبب ممارستهم لحقوقهم التنظيمية». وحصلت تسريحات غير قانونية في ثلث جميع انتخابات التمثيل في أواخر الثمانينيات مقابل 80٪ في أواخر الستينات. ولم يكن هناك من ملجأ للعمال، حين قامت إدارة ريغن بتحويل الدولة القوية، التي غذتها، إلى دولة رفاهة متسعة للأغنياء، متحدية القانون الأمريكي، بالإضافة

46. جون هوير، أمريكان بروسبكت، صيف 1992. انظر كتابي: عام 501، ف 11.

47. كيث هاربر، الغارديان، 24 أيار، 1994؛ انظر: العدد نفسه حول قانون «التفحص» الصعب، وأدوات أخرى لتقويض حقوق العمال.

إلى القانون الدولي العرفي المحفوظ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشرحت المجلة أن الهدف الرئيسي للإدارة هو إلغاء الحقوق، «التي ضمنها قانون فاغنر»، الذي وضع الولايات المتحدة في التيار الرئيسي للعالم الصناعي[48]. كان هذا هدفاً رئيسياً منذ أن سُنَّتْ شروط البرنامج الجديد، ورغم أن مشروع إفشال انتصار الديموقراطية، والطبقة العاملة، توقف أثناء الحرب، إلا أنه تواصل حين وصل السلام، بفعالية كبيرة ونجاح يُعتد به[49]. و قدم أحد مؤشرات النجاح سجل تصديق مواثيق منظمة العمل الدولية، التي تضمن حقوق العمال. وتمتلك الولايات المتحدة، حتى الآن، السجل الأسوأ في نصف الكرة الغربي، وفي أوروبا، باستثناء السلفادور وليتوانيا. فهي لا تعترف حتى بالمواثيق العادية حول عمل الأطفال، وحق التنظيم[50].

ونوهت لجنة المحامين لحقوق الإنسان أن «الولايات المتحدة عليها ديون مستحقة لمنظمة العمل الدولية تصل إلى

---

48. «مكان العمل: لماذا تحتاج أمريكا إلى نقابات، ولكن ليس من النوع الذي تملكه الآن»، بزنيس ويك، 23 أيار، 1994.

49. فونز. ولف، بيع المشروع الحر. من أجل الخلفية، انظر: أليكس كاري، تخليص الديموقراطية من المجازفة (مطبعة جامعة إلينيوي، 1996)، مجموعة من المقالات الرائدة حول هذه الموضوعات.

50. تقرير العمل العالمي 1994 (جنيف، منشورات آي إل أو، 1994).

6,92 مليون دولار». وعرض هذا الامتناع عن التمويل «عمليات منظمة العمل الدولية لخطر حقيقي»؛ إن خطط واشنطن لتخفيضات أكبر في تمويل المنظمة «سيؤثر بشكل رئيسي على قدرتها في تقديم المساعدة التقنية في الميدان»، وبهذا تقوم الولايات المتحدة بتدمير المادة 23 على نطاق عالمي[51]. وليس هذا إلا جزءاً فحسب من الدين الضخم للمنظمات الدولية، التي ترفض الولايات المتحدة دفعه (في انتهاك لإلزامات المعاهدة. وتُقدر المستحقات غير المدفوعة للأمم المتحدة بـ 1,3 بليون دولار. وكتب الأمين العام كوفي أنان: «ستبقى أبوابنا مفتوحة فقط لأن دولاً أخرى تقدم جوهرياً قروضاً معفاة من الفوائد من أجل تغطية النقص الأمريكي، ليس حلفاء الناتو فحسب... وإنما الدول النامية، مثل باكستان، وحتى فيجي»[52]. بعد بضعة أسابيع، وكانت لا تزال رافضة للدفع، صوت مجلس الشيوخ، بتسعين صوتاً مقابل عشرة، بأن «الأمم المتحدة يجب أن تشكر الولايات المتحدة من أجل إسهاماتها»، وأن تخفض التزاماتها، «وصرحت علنياً لجميع الدول الأعضاء كم أنفقت الولايات

51. في المصلحة القومية: تقرير 1996 ـ الذي يصدر كل أربع سنوات ـ عن حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية (نيويورك وواشنطن، دي سي: لجنة المحامين لحقوق الإنسان، 1996).

52. أنان، «الفاتورة غير المسددة التي تشل الأمم المتحدة»، نيويورك تايمز، 9 آذار، 1998.

المتحدة على دعم قرارات مجلس الأمن الدولي، منذ الأول من كانون الثاني، 1990»[53].

إن الهجوم، غير القانوني، على النقابات، الذي ينتهك المادة 23، له تأثيرات كثيرة. فهو يسهم في تقويض معايير الصحة والأمان في مكان العمل، الذي اختارت الحكومة ألا تفرضها، مما قاد إلى حوادث صناعية في عهد ريغن[54]. ويساعد أيضاً على تقويض الديموقراطية الموجودة، بما أن أشخاصاً، بمصادر محدودة، يفقدون بعض الطرق القليلة، التي يستطيعون، من خلالها، الدخول إلى الساحة السياسية. ويسرِّع خصخصة التطلعات، حالاً، وإلغاء الإحساس بالتضامن، والتعاطف، وقيم إنسانية أخرى كانت في قلب الفكر الليبرالي الكلاسيكي، ولكنها متناقضة مع الإيديولوجية السائدة للقوة، والامتياز. وترى وزارة العمل الأمريكية أن إضعاف النقابات يفسر جزءاً كبيراً من المراوحة في الأجور، أو انخفاضها، في عهد الريغانيين، وكان هذا «تطوراً مرحباً به، وله قيمة عالية»، كما وصفت وول ستريت جورنال الانحدار في كلف العمل من ارتفاع 1985 إلى أدنى درجة في العالم الصناعي، هذا إذا وضعنا إنكلترا جانباً[55].

---

53. باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 27 آذار، 1998.
54. بزنيس ويك؛ انظر: الهامش 48.
55. وول ستريت جورنال، 13 أيلول، 1993. حول استمرار العملية أثناء انتعاش التسعينيات، انظر: ميشيل، حالة أمريكا العاملة.

وكان رئيس هيئة الاحتياطي الفيدرالي آلن جرينسبان، متفائلاً جداً في شهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للمصارف في شباط من عام 1997، بخصوص «التوسع الاقتصادي القابل للدعم» بفضل «تقييد شاذ للزيادات في التعويضات، والذي يظهر، بشكل رئيسي، على أنه نتيجة غياب أمن أكبر لدى العامل»، وهو بوضوح أمنية من أجل مجتمع جيد، ومع ذلك، سبب آخر يجعل النسبيين الغربيين يرفضون المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تحتوي على «الحق بالأمان». ويشير التقرير الاقتصادي للرئيس في شباط 1997، والذي يفتخر بإنجازات إدارة كلينتون، بشكل ملتو، إلى «تغيرات في مؤسسات عمل السوق، وممارساتها» كعامل في «التقييد الهام للأجور»، الذي يدعم صحة الاقتصاد[56].

إن «اتفاقيات التجارة الحرة»، التي تُسمى هكذا بشكل مغلوط وشائع، تحتوي على سمات مهمة من الحماية الجمركية، وهي «اتفاقيات» فقط إذا ما حذفنا الرأي الشعبي، وتسهم في هذه التغيرات الحميدة. وتم كشف بعض الآليات في دراسة رعتها أمانة عمل اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية، «حول تأثيرات الإغلاق الفوري للمصنع على مبدأ حرية الاجتماع، وحق العمال بالتنظيم في البلدان الثلاث». ونُفذتْ

56. افتتاحية، ملتيناشيونال مونيتور، آذار 1997.

الدراسة تحت قواعد نافتا استجابة لشكوى قدمها عمال الاتصالات حول ممارسات عمل غير قانونية قامت بها سبرينت. وشجعت الشكوى هيئة علاقات العمل القومية، التي أمرت بفرض عقوبات تافهة بعد سنوات من التأخير، وهذا هو الإجراء المعتاد. إن دراسة نافتا، التي قام بها عالم اقتصاد العمل في جامعة كورنيل، كيت برونفينبرينر، أجيز نشرها في المكسيك وكندا، لكن إدارة كلينتون أخرتها. وهي تكشف تأثيراً هاماً لنافتا على حل الاضرابات. تم تبديد نصف جهود التنظيم النقابي بتهديدات من رب العمل بتحويل الإنتاج إلى الخارج، على سبيل المثال، من خلال وضع لافتات تقول: «تحويل العمل إلى المكسيك»، أمام مصنع كان فيه دافع إلى التنظيم النقابي. وهذه التهديدات ليست مزاحاً. فحين تتكلل جهود التنظيم النقابية بالنجاح، يقوم أرباب العمل بإغلاق المصنع بأكمله، أو جزئياً وهذا أعلى بنسبة ثلاثة أضعاف من نسبة ما قبل نافتا (حوالي 15٪ من الوقت). والتهديدات بإغلاق المصنع هي أكبر بمرتين في الصناعات الأكثر تجوالاً (مثلاً، الصناعة إزاء البناء)[57].

إن هذه الممارسات، وغيرها، من التي ذكرتْ في دراسة

57. برونفينبرينر، «سنغلق»، ملتيناشيونال مونيتور، آذار 1997، تستند إلى الدراسة التي أشرفت عليها: «تقرير نهائي: تأثيرات إغلاق المصنع أو تهديد إغلاق المعمل لحق العمال في التنظيم».

نافتا، هي غير قانونية، لكن هذه صفة تقنية، كما أوضحت إدارة ريغان، يبزها الإسهام في تقويض حق التنظيم، الذي ضمنته، رسمياً، المادة 23، أو، بكلمات أكثر لباقة، سببت «تغييرات في مؤسسات عمل السوق وممارساته»، والتي تسهم في «تقييد هام للأجور»، بفضل «غياب أمن أكبر لدى العامل»، ضمن نموذج اقتصادي قدم بفخر كبير إلى عالم متخلف، وأعجبت به، بشكل كبير، القطاعات ذات الامتيازات.

وتم استخدام عدد من الأدوات من أجل إلغاء التعهد «بعدم الانضمام مطلقاً إلى أولئك الذين سيدمرون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». (كريستوفر) في حالة المادة 23. إن التفكيك المتزايد لنظام الرفاهة، والذي اختزل بحدة منذ السبعينيات، يقود كثيراً من النساء الفقيرات إلى سوق العمل، حيث سيعملن بالأجر الأدنى أو أقل منه، وبفوائد محدودة، بعدد من الإعانات الحكومية لإغراء أرباب العمل من أجل تفضيلهن على العمال ذوي الأجور الأدنى. إن التأثير المحتمل لهذا الأمر هو تخفيض الأجر إلى حده النهائي، مما سيحدث تأثيرات غير مباشرة في مناطق أخرى. ومن الأدوات الأخرى أيضاً استخدام عمال السجون في النظام المتسع بشكل كبير للضبط الاجتماعي. فشركة بوينغ، التي تحتكر إنتاج الطيران المدني الأمريكي ـ والتي تساعدها إعانة كبيرة من الدولة طوال 60 عاماً ـ لا تحول تسهيلات الإنتاج فحسب إلى الصين، وإنما

أيضاً إلى السجون التي تبعد بضعة أميال عن مكاتبها في سياتل، وهذا واحد من بين أمثلة عديدة[58]. ويقدم عمل السجون فوائد جمة. فهو منظم، ومدعوم بشكل علني، ومجرد من الفوائد، و«مرن»، ومتوفر عند الحاجة، ويُترك لدعم الحكومة حين لا تكون هناك حاجة إليه.

إن الاعتماد على عمل السجون يستفيد من تراث غني. ذلك أن التطور الصناعي السريع في المنطقة الجنوبية الشرقية منذ قرن، استند، بشكل كبير، إلى العمال السود المحكومين، والذين كانوا يؤجرون لمن يدفع أكثر. وقامت هذه الإجراءات بإعادة تشكيل كثير من البنية الأساسية لنظام المستعمرات الزراعية بعد إلغاء الاسترقاق، وهي تخدم الآن التطور الصناعي. واستمرت الممارسات إلى العشرينيات، وحتى الحرب العالمية الثانية في منطقة المسيسيبي. وأشار رجال الصناعة الجنوبيون إلى أن عمل المحكومين «يمكن الاعتماد عليه، وهو أكثر إنتاجاً من عمل الأحرار»، ويتغلب على مشكلة دورة العمل، وعدم استقراره. وهو أيضاً «يزيل خطر وكلفة الإضرابات»، التي كانت مشكلة جدية في ذلك الوقت، وكانت تُحل بلجوء الدولة إلى العنف، الذي دمر فعلياً الحركة العمالية. إن عمل المحكومين يخفض أيضاً أجور «عمل الأحرار» كثيراً

58. بول رايت، «سفر عمل العبودية»، أخبار السجن القانونية، كفيرت أكشن كوارترلي، ربيع 1997.

كما في حالة «إصلاح الرفاهة». وأفادت الدائرة الأمريكية للعمل أن «مالكي المناجم في ألاباما يقولون: إنهم لا يستطيعون جني الأرباح دون تخفيض أجور العمال المحكومين المنافسين»[59].

إن انبعاث هذه الآليات طبيعي جداً بما أن السكان الزائدين يساقون إلى السجون بشكل لا سابق له.

ولا يقتصر الهجوم على المادة 23 على الولايات المتحدة. تفيد المنظمة الدولية لنقابات العمال الحرة أن «النقابات تقمع في جميع أنحاء العالم، وفي مزيد من البلدان أكثر من قبل»، بينما «ازداد البؤس والظلم في البلدان النامية، التي حولتها العولمة إلى مكان تنحدر فيه معايير العمل بشكل لولبي، ودائم، وذلك لجذب الاستثمار، وتلبية طلبات المشروعات، التي تنشد ربحاً سريعاً»، بينما «تنحني الحكومات لضغط سوق المال، وليس لضغط منتخبيها»، انسجاماً مع «إجماع واشنطن»[60]. وهذه ليست عواقب «القوانين الاقتصادية»، أو ما «قررته السوق الحرة، بحكمتها اللانهائية الغامضة»[61]، كما يُزعم بشكل

59. أليكس ليشتنشتاين، «عبر القضبان القوية للسجن»، في ميلفن ستوكس وريك هالبرن، السلالة والطبقة في الجنوب الأمريكي منذ 1890 (بيرغ 1994).

60. روبرت تيلور، إف تي، 13 حزيران، 1997.

61. جون كاسيدي، «من قتل الطبقة الوسطى؟»، نيو يوركر، 16 تشرين الول، 1995.

شائع. بالأحرى، إنها نتائج خيارات سياسية متروية في ظل عقيدة السوق الحرة الموجودة فعلاً، والتي شرع بها أثناء فترة «إخضاع رأس المال الواضح للأعمال»، كما تقول صحف الأعمال[62].

إن احتقار الفقرات الشرطية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان متأصل عميقاً بحيث لا يُحس بأي خروج عن الموضوعية حين تصفق مقالة على الصفحة الأمامية لحكومة العمال البريطانية القادمة لأنها نقلت عبء الضرائب عن «المشاريع والأعمال الضخمة»، ووضعتها على عاتق العمال، و«الطبقة الوسطى»، وهذه خطوات «أبعدت بريطانيا عن بلدان مثل ألمانيا وفرنسا، اللتين لا تزالان تصارعان نقابات مولعة بالقتال، ومناخات استثمار مقيدة، وفوائد رفاهة مرتفعة الثمن»[63]. إن «البلدان» الصناعية لا تصارع مطلقاً الأطفال الجائعين، والأرباح الضخمة، أو الزيادات السريعة في مرتبات الموظفين الإداريين التنفيذيين CEO، (قفزت في عهد تاتشر إلى ضعف الزيادة في الولايات المتحدة، التي تحتل المرتبة الثانية)[64]؛ وهذا موقف معقول بمقتضى «الاتفاقية العامة

62. جون ليسيو، بارونز، 15 نيسان، 1996.
63. يوسف الإبراهيم، نيويورك تايمز، 3 تموز، 1997.
64. لورنس ميشل وجارد برنشتاين، حالة أمريكا العاملة، 1994. 95، إم. إي. شارب، 1994.

الضمنية» بأن «البلاد» تساوي «الأعمال، والمشاريع الضخمة»، سوية مع الأعراف العقائدية حول صحة الاقتصاد، والأخير هو مفهوم تقني تجمعه علاقة ضعيفة مع صحة السكان (الاقتصادية، الاجتماعية، أو حتى الطبية).

إن رفض واشنطن للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُذكر أحياناً[65]، لكن المسألة يتم تجاهلها بشكل عام في تيار المديح الذاتي، وإذا أثيرت تولد، في غالب الأحيان، عدم الفهم.

ولنأخذ بعض الأمثلة النمطية: تفيد مراسلة نيويورك تايمز باربارا كروسيت أن «العالم عقد مؤتمراً لحقوق الإنسان في فيينا في 1993، وتجاسر على أن يضمن مفهومات كونية»، لكن «أمم العالم الثالث المذعورة» أعاقت التقدم. والدبلوماسيون الأمريكيون «محبطون من عدم رغبة كثير من الدول باتخاذ مواقف علنية شديدة إزاء حقوق الإنسان»، رغم أن «الدبلوماسيين يقولون: إنه من الأسهل الآن التعامل بموضوعية مع منتهكي حقوق الإنسان، قضية بعد أخرى»، ذلك أن الحرب الباردة انتهت الآن، «والدول النامية، المدعومة من الكتلة

65. أثناء مؤتمر فيينا، انظر: آلان رادينغ، «حقوق الإنسان: الغرب يتلقى بعض الأسئلة الفظة»، نيويورك تايمز، 20 حزيران، 1993، وخاصة بيث ستيفنز من مركز الحقوق الدستورية، «النفاق في الحقوق»، نيويورك تايمز، 24 حزيران، 1993.

السوفياتية»، لم تعد «تمرر، بشكل روتيني، قرارات تشجب الولايات المتحدة، والغرب بعامة، أو أهدافاً مثل إسرائيل، وجنوب أفريقيا القائمة على نظام الأبارتيد». مع ذلك، التقدم صعب، «بوجود كثير من الناس يقدمون خدمات شفوية لمفهوم حقوق الإنسان بمجمله في الميثاق، وفي الإعلان العالمي، وكل هذا»، لكن هذا لم يعد موجوداً، كما علقت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة مادلين ألبرايت (والتي أصبحت وزيرة للخارجية)[66]. في يوم حقوق الإنسان، شجب محررو نيويورك تايمز البلدان الآسيوية، التي ترفض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتدعو، بدلاً من ذلك، إلى «تلبية الحاجات الأكثر أساسية للناس كالطعام، والمأوى، والعناية الطبية، والدراسة»[67]، انسجاماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التفكير مباشر. إن الولايات المتحدة ترفض مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهكذا فهي غير عملية. وبدعم هذه المبادئ، فإن البلدان الآسيوية هي، بالتالي، ترفض الإعلان.

مشوشة من الجدل القائل «أن حقوق الإنسان» تشمل

---

66. باربارا كروسيت، «إهمال حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 28 نيسان، 1996؛ «بالنسبة للولايات المتحدة، نجاح مختلط في أصوات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 18 كانون أول 1995.

67. افتتاحية، «الهجوم الجديد على حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز 10 كانون أول، 1995.

الطعام والمأوى، درست سيث فيسون «فكرة معمرة في الولايات المتحدة هي الدبلوماسية الصينية، مركزة على التغاير بين التأكيد الأمريكي على الحرية الفردية، والإصرار الصيني على أن الصالح العام يسمو فوق الحقوق الفردية». تدعو الصين إلى حق الحصول «على الطعام، واللباس، والمأوى، والثقافة، وحق العمل، والراحة، والأجر المعقول»، وتنتقد الولايات المتحدة لأنها لا تعتنق هذه الحقوق، المؤكد عليها في الإعلان العالمي، وهي «حقوق فردية»، ترفضها الولايات المتحدة[68].

مرة أخرى، التفكير مباشر بما يكفي، حالما يتم تبني المبادئ الموجهة إلى الداخل.

شروط حقوق الإنسان

وبتأثير من الحركات الشعبية في الستينيات، فرض الكونغرس شروط حقوق الإنسان على المساعدة العسكرية وامتيازات التجارة مجبراً البيت الأبيض على العثور على طرق متنوعة للتنصل. وأصبحت هذه الطرق مثيرة للسخرية في عهد ريغان، الذي تميز بتصريحات منتظمة عن «التحسينات» في سلوك القتلة، والجلادين العملاء، أثارت سخرية كبيرة من منظمات حقوق الإنسان، ولكن لم يؤد هذا إلى تغيير في

68. سيث فيسون، «الصين تقلب الطاولات، وتخطئ الولايات المتحدة حول حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 5 آذار، 1997.

السياسة. وتتضمن الأمثلة، التي بالكاد تستحق النقاش، الدول العميلة في أمريكا الوسطى. قلَّتْ الحالات الفظيعة، بدءاً بالمتلقي الأكبر للمساعدة الأمريكية إلى آخر القائمة. وشجبت منظمات حقوق الإنسان البارزة، وبانتظام، ما تمارسه إسرائيل من «تعذيب منظم للفلسطينيين، وإساءة معاملتهم تحت الاستجواب»[69]، والإعدام الذي يُنفذ بعيداً عن المحاكم؛ وإضفاء طابع قانوني على التعذيب؛ الزج في السجن دون تهمة[70]؛ بالإضافة إلى انتهاكات أخرى. بالتالي، إن المساعدة الأمريكية لإسرائيل غير قانونية، كما هو واضح، بحسب القانون الأمريكي، كما أشارت هيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية باستمرار (مثل المساعدة لمصر، وتركيا، وكولومبيا، ومتلقين كبار آخرين)[71]. وقالت منظمة العفو الدولية، مرة أخرى، في تقريرها السنوي حول المساعدة العسكرية الأمريكية،

---

69. التعذيب وإساءة المعاملة: استجواب إسرائيل للفلسطينيين من الأراضي المحتلة (هيومان رايتس ووتش، 1994).

70. موشي رينفيلد، هاآريتس، 5 آذار، 1998. سجلت منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء 21 سجيناً لبنانياً في السجون الإسرائيلية، نقلوا سراً من لبنان إلى إسرائيل من 1986 إلى 1994، ومعظمهم سجنوا دون تهم، الآخرون حكم عليهم في المحاكم العسكرية الإسرائيلية لكنهم بقوا في السجن بعد أن نفذوا أحكامهم.

71. التعذيب وإساءة المعاملة: حقوق الإنسان والمساعدة الأمنية للأمم المتحدة (منظمة العفو الدولية، أيار 1996).

وحقوق الإنسان: «في كل أنحاء العالم، وفي أي يوم مفترض، من المحتمل أن يتم ترحيل، أو تعذيب، أو قتل، أو اختفاء رجل أو امرأة أو طفل على يد حكومات، أو مجموعات سياسية مسلحة. وغالباً ما يقع جزء من اللوم على الولايات المتحدة»، وهذه ممارسة «تجعل من ربط الكونغرس لتقديم المساعدة العسكرية الأمريكية بسجل حقوق الإنسان لبلد ما مسخرة»[72].

إن أموراً كهذه لا تثير اهتماماً نظراً «للاتفاقية الضمنية العامة» بأن القوانين لا تُلزم إلا حين تملي ذلك مصالح القوة.

وتلجأ الولايات المتحدة، بانتظام، إلى فرض العقوبات، زاعمة أنها تعاقب منتهكي حقوق الإنسان، ولأسباب تتعلق بالأمن القومي. من بين 116 حالة من العقوبات، التي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية، فرضت الولايات المتحدة وحدها 80٪ منها، وهي إجراءات غالباً ما تلقت شجباً عالمياً، وخاصة تلك التي فُرضتْ على كوبا منذ 1961، والتي هي الأسوأ حتى الآن[73]. ودعت برامج حقوق الإنسان الشعبية والكونغرسية أيضاً، من بداية السبعينيات، إلى فرض عقوبات

---

72. منظمة العفو الدولية، التعذيب وإساءة المعاملة.

73. مارك سومرز، «العقوبات تصبح أسلحة اختيار»، كريستيان ساينس مونيتور، 3 آب، 1993 . ريتشارد جارفيلد، جوليا ديفن، وجوي فاوسي، «التأثير الصحي للعقوبات الاقتصادية»، نشرة أكاديمية نيويورك الطبية (شتاء 1995).

ضد دول منتهكة لحقوق الإنسان بشكل سافر؛ وكانت أفريقيا الجنوبية هدفاً رئيسياً خارج المجال السوفياتي. وكان للضغوط، التي مورست على نطاق عالمي، تأثيرها. ففي 1976 دعت الجمعية العمومية صندوق النقد الدولي «إلى الامتناع فوراً عن تقديم الاعتمادات لجنوب أفريقيا». في اليوم التالي، وبمبادرة أمريكية/ بريطانية، مُنحت جنوب أفريقيا من تمويل صندوق النقد الدولي أكثر من كل بقية أفريقيا السوداء، وفي الحقيقة أكثر من أية بلاد في العالم عدا بريطانيا والمكسيك. وحاولت إدارة كارتر القادمة (عبثاً) عرقلة الجهود الكونغرسية لفرض شروط حقوق الإنسان على تمويل صندوق النقد الدولي لجنوب أفريقيا (زاعمة أنها عارضت «عوامل غير اقتصادية»، والتي أدخلتها بحجج مخادعة لإعاقة قروض إلى فيتنام)[74]. وبعد الكثير من التأخر والمراوغة، فرضت العقوبات أخيراً في 1985 و(رغم فيتو ريغان) في 1986، لكن الإدارة «فتحت كوى فاضحة» سمحت بزيادة الصادرات الأمريكية 40 ٪ بين 1985 و1988 بينما ازدادت الواردات الأمريكية 14 ٪ بعد انخفاض أولي. «كان التأثير الاقتصادي الرئيسي انخفاضاً في رأس المال المستثمر، وتراجعاً في عدد الشركات الأجنبية»[75].

---

74. جيم موريل، مركز السياسة العالمية، إنكوايري، 17 نيسان، 1978.

75. جي مكدوجال وريتشارد نايت، في كتاب من إعداد روبرت إدجار، فرض

إن دور العقوبات يتوضح بشكل درامي في حالة صوت «الدزينة القذرة»، اندونيسيا. بعد فشل عملية سي آي إي ضخمة لإثارة تمرد في 1958، لجأت الولايات المتحدة إلى طرق أخرى للإطاحة بحكومة سوكارنو. قطعتْ المساعدة، باستثناء المساعدة العسكرية والتدريب. وهذه طريقة متبعة عادة للتحريض على انقلاب عسكري، تم في 1965، بمساعدة أمريكية متصاعدة بينما قام نظام سوهارتو بذبح ربما نصف مليون من البشر أو أكثر في بضعة شهور، ومعظمهم من الفلاحين، الذين لا يملكون أرضاً. لم يكن هناك شجب في الكونغرس، ولم تقدم مساعدة للضحايا أية وكالة غوث أمريكية رئيسية. على العكس، أثارت المذبحة (التي قارنتها السي آي إي بمذابح ستالين، وهتلر، وماو) سعادة غير مقنَّعة في حادثة موضحة جداً، من الأفضل أن تُنسى[76]. وبسرعة جعل البنك الدولي اندونيسيا المقترض الأكبر الثالث. وتبعته الولايات المتحدة، وحكومات، وشركات غربية أخرى.

لم يُفكر بالعقوبات حين تابعت الحكومة الجديدة جمع

العقوبات على الأبارتيد (آفريكا وورلد برس، 1990)، جارفيلد وآخرون، «التأثير الصحي للعقوبات الاقتصادية».

76. للمراجعة، انظر: كتابي عام 501، ف 5. انظر: كاهن وكاهن، التخريب كسياسة خارجية، حول عمليات 1985، التي لا تزال مخفية بشكل كبير في السجل المفرج عنه.

أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم، أو في مجرى اعتدائها الإجرامي في تيمور الشرقية. على أي حال، حظر الكونغرس التدريب العسكري الأمريكي بعد مجزرة ديلي في 1991. أما فيما بعد فقد ساد النموذج نفسه. أعلنت وزارة خارجية كلينتون، مختارة برشاقة ذكرى الغزو الاندونيسي، أن «قرار الكونغرس لم يحظر حصول اندونيسيا على التدريب بأموالها هي»، وهكذا يمكن أن يستمر رغم الحظر، بينما تقوم واشنطن بالدفع ربما من جيب آخر. ولم يحظ هذا التصريح إلا بانتباه قليل[77]. وتحت «حجاب السرية» المعتاد عبرت (لجنة مخصصات الكونغرس) عن «غضبها» مرددة «أن الكونغرس نوى، وينوي أن يمنع التدريب العسكري في اندونيسيا»: لا نريد أن يدرب موظفو الحكومة الأمريكية الاندونيسيين، كرر عضو من الهيئة بقوة، ولكن دون تأثير[78]. وبدلاً من فرض العقوبات، أو حتى الحد من المساعدة العسكرية، نشدت

77. رويترز، نيويورك تايمز، 8 كانون أول، 1993، بضعة سطور عن صفحة داخلية.

78. إيرين وو، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، 30 حزيران، 1994. أشكال أخرى من المغالطة كُشفتْ في 1998: تيم واينر، «التدريب الأمريكي للقوات الاندونيسية يستمر رغم الحظر»، نيويورك تايمز، 17 آذار، 1988، ومن أجل تفاصيل أكبر، آلان نيرن، «قتلة اندونيسيا»، مجلة ذ نيشن (الأمة)، 30 آذار، 1998. حول ما يتبع، انظر: ف 4 من هذا الكتاب، والمصادر الواردة.

الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وقوى أخرى أن تُغني نفسها من خلال الاشتراك في جرائم اندونيسيا.

واستمر الإرهاب، والعدوان الاندونيسي، دون عائق، مترافقاً مع القمع الوحشي للعمال في بلاد تبلغ الأجور فيها نصف الأجور في الصين. وبدعم من ديموقراطيي مجلس الشيوخ، تمكن كلينتون من إعاقة شروط العمل وحقوق الإنسان المرتبطة بمساعدة اندونيسيا. وحين أعلن عن تعليق دراسة ممارسات اندونيسيا مع العمال، قام الممثل التجاري ميكي كانتور بمدح اندونيسيا لأنها «تجعل قانون العمل، وممارستها في هذا المجال، منسجمين مع المعايير الدولية جداً»، وهذه نكتة لا طعم لها[79].

ويوضح المسألة أيضاً سجل العقوبات ضد هاييتي بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في أيلول من عام 1991، والذي أطاح بحكومتها الأولى، المنتخبة ديموقراطياً، بعد توليها للحكم لمدة سبعة أشهر. تعاملت الولايات المتحدة مع انتخاب الرئيس آرستيد برعب، بعد أن توقعت، بثقة، فوز مرشحها الخاص، مسؤول البنك الدولي مارك بازن، الذي تلقى 14٪ من الأصوات. وكان رد فعل واشنطن تحويل المساعدة إلى العناصر المعارضة لآرستيد وكما نوهت، أن تنفذ طلبات اللجوء للمرة

79. إيكونوميست، 2 نيسان، 1994. ضربة مضادة (مؤسسة دراسات السياسة)، 15 شباط و15 آذار، 1994.

الأولى، مستعيدة التحدي المألوف للمادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن نشرت العصبة العسكرية حكم الإرهاب، وقتلت الآلاف. وأعلنت منظمة الدول الأمريكية عن فرض حظر، لكن إدارة بوش دمرته بسرعة بإعفائها للشركات الأمريكية، معدلة، بشكل رائع، العقوبات، كما شرحت الصحافة، في «حركتها الأخيرة» للعثور «على طرق أكثر فعالية لتسريع انهيار ما تدعوه الإدارة حركة غير قانونية في هاييتي»[80]. وبقيت التجارة الأمريكية مع هاييتي ناشطة في 1992، وازدادت إلى النصف تقريباً حين وسع كلينتون انتهاكات الحظر، وبينها صفقات قامت بها الحكومة الأمريكية، التي حافظت على روابط وثيقة مع الجلادين، والقتلة الحاكمين؛ وكم كانت وثيقة لا نعرف، بما أن إدارة كلينتون ترفض أن تعيد إلى هاييتي مائة وستين ألف ورقة من الوثائق التي استولت عليها القوات الأمريكية «كي تتجنب عمليات كشف مربكة» عن تورط حكومة الولايات المتحدة مع النظام الإرهابي، بحسب هيومان رايتس ووتش[81]. سمح للرئيس آرستيد أن يعود بعد أن تم إخضاع المنظمات الشعبية، التي قادته إلى السلطة، لثلاث سنوات من الإرهاب، وبعد أن تعهد بتبني البرنامج الليبرالي

80. باربارا كروسيت، نيويورك تايمز، 5 شباط، 1992.

81. كينيث روث، المدير التنفيذي لهيومان رايتس ووتش، رسالة، نيويورك تايمز، 21 نيسان، 1997. حول التجارة، انظر: «النظم العالمية القديمة والجديدة»، مجلة زيد، تشرين ثاني، 1994.

الجديد، والمتطرف، لمرشح واشنطن المهزوم.

وكشف مسؤولو وزارة العدل الأمريكية أن إدارتي بوش وكلينتون جعلتا الحظر بلا معنى من خلال إجازة شحنات غير قانونية من النفط إلى العصبة العسكرية وداعميها الأثرياء، وأبلغتا شركة تيكساكو للنفط بأنها لن تُعاقب لانتهاكها التوجيه الرئاسي لتشرين الأول، 1991 الذي يحظر الشحنات. أما المعلومات، والتي صدرت كما هو معروف قبل يوم من نزول القوات الأمريكية «لاستعادة الديموقراطية» في 1994، فلم تصل بعد إلى الجمهور العام، ومن غير المحتمل أن ترشح للدخول في السجل التاريخي[82]. وكانت هذه بين طرق عديدة اتبعت لضمان أن القوى الشعبية، التي نشرت الديموقراطية في هاييتي، سيكون لها صوت لا يذكر في أية «ديموقراطية» مستقبلية. وأعلنت إدارة كلينتون عن هذا كتمرين مهيب في «استعادة الديموقراطية»، المثال الممتاز لعقيدة كلينتون[83]، من أجل

82. مستشار الأمن القومي أنطوني ليك، نيويورك تايمز، 26 أيلول، 1993؛ 23 أيلول، 1994. حول الإجراءات التي استخدمت لفرض «الديموقراطية المستعادة» لبرامج مرشح واشنطن المهزوم، انظر: «استعادة الديموقراطية»، وكتاب قوى واحتمالات، ف 5. من أجل تفاصيل أشمل: ليزا مكجوان، القضاء على الديموقراطية، ورفض العدالة الاقتصادية (فجوة التنمية، 1997)؛ لوري ريتشاردسون، تغذية الاتكالية، الديموقراطية المتضورة جوعاً (غراس روتس إنترناشيونال، 1997).

83. توماس كام، وروبرت جرينبيرجر، وول ستريت جورنال، 15 تشرين ثاني، 1995.

التصفيق العام، بصرف النظر عن أولئك الذين يروننا كأننا نضحي بالكثير من أجل قضية «التحسن العالمي». لا شيء من هذا يجب أن يفاجئ الناس الذي فشلوا في تحصين أنفسهم ضد «الحقائق غير المفيدة».

وعبرت عن الدلالة العملية للعقوبات صحيفة وول ستريت جورنال، حين تحدثت عن الدعوة إلى فرض عقوبات اقتصادية على نيجيريا. ويقول العنوان الرئيسي: «معظمهم يوافقون، عقوبات نيجيريا لن تطير، على عكس الأمر في جنوب أفريقيا، الحظر يمكن أن يؤذي الغرب»[84]. بإيجاز: إن الالتزام بحقوق الإنسان أداتي. حين تُخدم مصلحة ما، تكون هذه الحقوق مهمة، وحتى عظيمة؛ وحين لا تكون هناك مصلحة يسود المعيار البراغماتي. وهذا يجب ألا يفاجئنا أيضاً. فالدول ليست وكالات أخلاقية؛ أما البشر فهم كذلك، ويستطيعون فرض معايير أخلاقية على مؤسسات قوية. إذا لم يفعلوا، ستبقى الكلمات الرائعة أسلحة، أي، أسلحة مهلكة. إن الحرب الاقتصادية الأمريكية ضد كوبا طوال أربعين عاماً هي مثال ساطع. فالحظر الأمريكي الأحادي ضد كوبا منذ 1961، الأطول في التاريخ، هو أيضاً فريد في منعه للطعام والدواء. وحين أزال

84. رفض منح الطعام والدواء: تأثير الحظر الأمريكي على الصحة والغذاء في كوبا (الجمعية الأمريكية للصحة العالمية، موجز إداري، 1997).

انهيار الاتحاد السوفياتي حجة الأمن التقليدية، وأنهى المساعدة من الكتلة السوفياتية، استجابت الولايات المتحدة، من خلال جعل الحظر أكثر قسوة، متذرعة بحجج جديدة، كانت ستجعل أرويل يجفل: كان قانون الديموقراطية الكوبية، الذي استهله الديموقراطيون، ودعمه الرئيس كلينتون، بقوة، يقوض العقوبات المفروضة على سفاحي هاييتي. واكتشف تحقيق استغرق عاماً، قامت به الجمعية الأمريكية للصحة العالمية، أن هذا التصعيد للحرب الاقتصادية الأمريكية أدى إلى «ضريبة بشرية مأساوية»، وسبب «عجزاً غذائياً خطيراً»، و«انتشاراً مدمراً لمرض عصبي أصاب عشرات الألوف». وأدى أيضاً إلى نقص حاد في الأدوية، والمؤن الطبية، والمعلومات الطبية، تاركاً الأطفال يعانون في «عذاب مؤلم» بسبب عدم توفر الأدوية. وعكس الحظر تقدم كوبا في تأمين الخدمات المائية للسكان، وقوض صناعتها التقنية الحيوية المتقدمة، من بين نتائج أخرى. وأصبحت هذه التأثيرات أكثر سوءاً بعد فرض قانون الديموقراطية الكوبية، الذي خفض المبيعات المرخصة، وهبات الطعام والمؤن الطبية بنسبة 90 ٪ في العام. «وتم تجنب كارثة إنسانية وذلك فقط لأن الحكومة الكوبية حافظت على نظام صحي يُعد مثالاً متفوقاً في العالم الثالث»[85].

85. جارفيلد، «التأثير الصحي للعقوبات الاقتصادية». وين سميث، في هذه الأوقات، 9 كانون أول 1996. أنطوني كيرباتريك، «العقوبات على الصحة

وهذه لا تُحسب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ والتفسير العام المطروح هو أن هدف العقوبات هو التغلب على الانتهاكات الكوبية لحقوق الإنسان.

شجبت الأمم المتحدة الحظر مراراً. أما لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية فقد شجبت القيود الأمريكية على شحنات الطعام والدواء إلى كوبا، وعدته خرقاً للقانون الدولي. وشجبت منظمة الدول الأمريكية، بالإجماع، توسيع الحظر (قانون هيلمز ـ بيرتون؛ تقنياً، الحرية والتضامن الديموقراطي الكوبي). وفي آب من عام 1996، حكمت هيئتها القضائية، بالإجماع، بأن المرسوم ينتهك القانون الدولي.

وكان رد إدارة كلينتون هو أن شحنات الدواء لم تُمنع حرفياً، وإنما مُنعتْ بشروط مرهقة، ومهددة، بحيث أنه حتى أضخم الشركات غير راغبة بمواجهة الاحتمالات (عقوبات مالية ضخمة وسجن لما تحدده واشنطن بأنه انتهاكات «للتوزيع

في كوبا»، المبضع 348/ 9040 (30 تشرين ثاني، 1996)؛ كوبا آبديت، شتاء 1997. ديفد ماركوس، «الاتحاد الأوروبي يتراجع بخصوص قانون تجارة أمريكا وكوبا»، بوسطن جلوب، 12 نيسان، 1997. انظر أيضاً: جوان كاميرون، «قانون الديموقراطية الكوبية لعام 1992: «المضامين الدولية»، فليتشر فورم، شتاء ـ ربيع 1996؛ بيتر موريسي، «الولايات المتحدة، التجارة العالمية، وقانون هيلمز ـ بيرتون»، كرينت هستوري، شباط 1997.

الملائم»، حظر السفن والطيران، وتعبئة الحملات الإعلامية، الخ...). وبينما مُنعت شحنات الطعام فعلياً، ترى الإدارة أن هناك «وفرة في الممونين» في مكان آخر (بكلفة أعلى جداً)، بحيث أن الانتهاك المباشر للقانون الدولي ليس انتهاكاً. وصرحت الإدارة بأن تقديم الأدوية إلى كوبا سيكون مؤذياً لمصالح السياسة الخارجية الأمريكية. وحين اشتكى الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية بأن قانون هيلمز ـ بيرتون، بمعاقبة واسعة الطيف للأطراف الثلاثة، ينتهك الاتفاقيات التجارية، رفضت إدارة كلينتون حكم منظمة التجارة العالمية، كما فعلت الإدارات السابقة، حين خاطبت محكمة العدل الدولية شكوى نيكاراغوا عن الإرهاب الدولي الأمريكي والحرب الاقتصادية غير القانونية، (التي أيدتها المحكمة دون جدوى). وفي رد يتجاوز الريبة شجب كلينتون كوبا لعدم امتنانها (مقابل قانون الديموقراطية الكوبية»، وهي إيماءة وشيكة لتحسين العلاقات الكوبية ـ الأمريكية[86].

كان الموقف الرسمي لإدارة كلينتون هو أن كوبا تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وهكذا فمنظمة التجارة العالمية منتدى غير ملائم: «تستند سياسة الحزبين، منذ أوائل الستينيات، على فكرة أن هناك نظاماً معادياً على بعد تسعين

86. موريس مورلي وكريس مجيليون، تقرير واشنطن حول نصف الكرة (مجلس شؤون نصف الكرة)، 3 حزيران، 1997.

ميلاً من حدودنا، وأن كل ما يُفعل لتقوية ذلك النظام لن يشجعه على أن يواصل عداءه فحسب، وإنما سيخلق حالاً من عدم الاستقرار في أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وذلك من خلال سيطرته»[87]. وانتقد هذا الموقف المؤرخ آرثر شليسنجر، الذي كتب كشخص «انخرط في سياسة إدارة كينيدي إزاء كوبا». قال: إن إدارة كلينتون أساءت فهم أسباب العقوبات. كانت إدارة كينيدي قلقة من «أن تثير كوبا المتاعب في نصف الكرة» ومن «الارتباط السوفياتي»، لكن هذه الأمور هي خلفنا الآن، وهكذا فإن السياسات تشكل مفارقة تاريخية[88].

وشرح شليسنجر في الخفاء معنى عبارة «إثارة المتاعب في نصف الكرة»، بلغة كلينتون: محاولة خلق حال من عدم الاستقرار في أمريكا اللاتينية. وحين كتب شليسنجر تقريره للرئيس كينيدي، المنتخب حديثاً، عن استنتاجات مهمته في أمريكا اللاتينية في أوائل 1961، وصف التهديد الكوبي بأنه «انتشار فكرة كاسترو حول تولي البلاد لشؤونها بنفسها»، وأضاف فيما بعد أنها مشكلة خطيرة حين «يكون توزيع الأرض، وأشكال أخرى من الثروة القومية لصالح الطبقات المالكة بشكل كبير» في كل أمريكا اللاتينية، «بينما الفقراء والمحتاجون، الذين يحرضهم مثال الثورة الكوبية، يطلبون الآن

87. رسالة، نيويورك تايمز، 26 شباط، 1997.

88. انظر: ف 1، هامش 3، في هذا الكتاب.

فرصاً من أجل حياة كريمة». وشرح شليسنجر أيضاً تهديد «الصلة السوفياتية»: «في غضون ذلك، يرفرف بجناحيه ـ أي الاتحاد السوفياتي ـ مقدماً قروض تنمية ضخمة، ويعرض نفسه كنموذج لتحقيق التحديث في جيل واحد»[89].

وتعترف الولايات المتحدة رسمياً بأن «الإعاقة المتعمدة لشحنات الطعام، والمؤن الطبية»، إلى السكان المدنيين، تشكل «انتهاكاً للقانون الدولي المتعلق بالمساعدات الإنسانية»، و«تؤكد من جديد أن أولئك الذين يرتكبون أفعالاً كهذه، أو يأمرون بارتكابها، سيُحملون فردياً مسؤولية هذه الأفعال»[90]. والإشارة هنا هي إلى البوسنة والهرسك. إن رئيس الولايات المتحدة هو، بشكل واضح، «مسؤول فردياً عن هذا النوع «من الانتهاكات للقانون الدولي المرتبط بالمساعدات الإنسانية». أو سيكون مسؤولاً لولا تلك «الاتفاقيات الضمنية العامة» حول التطبيق الانتقائي، والذي يسود، بتلك القوة المطلقة، بين النسبيين الغربيين بحيث أن الحقائق البسيطة هي، في الحقيقة، غير قابلة للكشف.

---

89. قرار اقترحته الولايات المتحدة على مجلس الأمن وبلدان أخرى، ذكر في رفض منح الطعام والدواء.

90. ريتشارد سميث، «التدمير الخلاق: التنمية الرأسمالية وبيئة الصين»، نيو ليفت ريفيو 222 (آذار ـ نيسان 1997). السجل مشابه في كل مكن آخر في المنطقة.

وعلى عكس جرائم كهذه، إن تشويهات الإدارة المنتظمة حول حقوق الإنسان في الصين هي موضوع للنقاش. ومن الجدير بالذكر أنه نادراً ما تتم إثارة كثير من المسائل الحساسة: وبشكل رئيسي الظروف المريعة للعمال حيث المئات، ومعظمهم من النساء، يُحرقون حتى الموت، وهم مسجونون في المصانع؛ أكثر من ثماني عشرة ألف حالة وفاة من حوادث صناعية في 1995، بحسب أرقام الحكومة الصينية؛ وانتهاكات أخرى فادحة للمواثيق الدولية[91]. لقد تم شجب ممارسات العمل لدى الصين، ولكن بشكل محدود فحسب، مثل استخدام عمال السجون كصادرات إلى الولايات المتحدة. في أوج المواجهة بين الولايات المتحدة والصين حول حقوق الإنسان، أفادت المقالات الأولى في الصحف أن حملة واشنطن من أجل حقوق الإنسان لاقت بعض النجاح: «وافقت» الصين على طلب للسماح لمفتشي الضرائب الأمريكيين بالمزيد من الزيارات إلى السجون الصينية للتأكد من أنها لا تنتج بضائع للتصدير إلى الولايات المتحدة، وقبلت أيضاً طلبات أمريكية «لنشر الليبرالية، وقوانين هي «عناصر حساسة لاقتصاد السوق»، وكل الخطوات المرحب بها نحو «دائرة فاضلة»[92].

---

91. توماس فريدمان، نيويورك تايمز، 21 كانون الثاني و23 كانون الثاني، 1993.

92. شيلا تيفت، كريستيان ساينس مونيتور، 22 كانون أول، 1993. ريس إرليتش، كريستيان ساينس مونيتور، 9 شباط، 1994. انظر: الهامش 58.

لا تنشأ ظروف «العمل الحر» في هذا السياق. وهي، على أي حال، تسبب مشكلات أخرى. يقول «المسؤولون والمحللون الصينيون»: إن تضاعف الوفيات الناجمة عن حوادث صناعية في 1992 «وظروف عمل سيئة جداً»، «مضافاً إليها ساعات كثيرة، وأجر غير ملائم، والتعرض للضرب الجسدي أحياناً، تثير اضطراب عمل لا سابق له بين مغامرات الصين الأجنبية المشتركة المزدهرة». و«تكشف هذه التوترات عن الفجوة الكبيرة بين الرأسماليين الغربيين المنافسين، الذين تغريهم العمالة الصينية الرخيصة، وعمال فطموا على أمن العمل الاشتراكي، وشبكة أمان فوائد من المهد إلى اللحد». ولا يفهم العمال حتى الآن أنهم حين يدخلون إلى العالم الحر سوف «يُضربون إذا ما أنتجوا بضائع ذات نوعية سيئة، ويسرحون إذا ما أغفوا أثناء ساعات العمل الطويلة»، ومن أجل أفعال أخرى سيئة كهذه، ويُسجنون في مصانعهم كي يحرقوا حتى الموت. ولكن على ما يبدو الغرب يتفهم الأمر، وهكذا فالصين لا تُطالب بشرح انتهاكاتها لحقوق العمل؛ وإنما تُطالب بتوضيح مسألة تصدير منتجات السجون إلى الولايات المتحدة.

ومن السهل شرح هذا الفرق. فمصانع السجون هي صناعة تملكها الدولة، وتتدخل الصادرات إلى الولايات المتحدة بالأرباح، على عكس ضرب العمال، وقتلهم، ووسائل أخرى لتحسين الميزانية. وما يوضح المبادئ العاملة هو حقيقة أن

القواعد تسمح للولايات المتحدة أن تصدر بضائع السجن. إذ بينما كانت الصين تخضع للنظام الأمريكي بخصوص تصدير بضائع مصنوعة في السجن إلى الولايات المتحدة، كانت ولايتا كاليفورنيا وأوريغون تصدران ثياباً مصنوعة في السجن إلى آسيا، وبينها ملابس الجينز المرغوبة، والقمصان، وشورتات تُسمى، بنحو غريب، بريزون بلوز. ويكسب السجناء أقل بكثير من الحد الأدنى من الأجر، ويعملون في ظروف «عمل العبيد»، كما يزعم ناشطو حقوق السجون. لكن إنتاجهم لا يتدخل في الحقوق التي تهم (وفي الحقيقة، يعززها بطرق كثيرة، كما أشير). وهكذا فالاعتراض سيكون خارج مكانه[93].

وبما أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر قوة فهي تصنع قوانينها الخاصة، وتستخدم القوة، وتشن الحرب الاقتصادية متى شاءت. وتهدد أيضاً بفرض العقوبات على البلدان التي لا تلتزم بأفكارها المرنة، بشكل ملائم، عن «التجارة الحرة». ووظفتْ واشنطن تهديدات كهذه بفعالية كبيرة

93. فيليب شينون، نيويورك تايمز، 15 أيار، 1994؛ شيلا تيفت، فازلور راهمان، كريستيان ساينس مونيتور، 25 أيار، 1994؛ ملتيناشيونال مونيتور، حزيران 1994. فرانك تشالوبكا وأديت ليكسوثاي، السياسة التجارية الأمريكية وتدخين السجائر في آسيا (المكتب القومي للبحث الاقتصادي، نيسان، 1996). انظر: ردع الديموقراطية، ف 4 و5، للتفاصيل حول 1989 ـ 1990. انظر: ف 5 في هذا الكتاب.

ـ وصادقت على الغات ـ كي تفتح الأسواق الآسيوية، بالقوة، لصادرات الولايات المتحدة من التبغ، والإعلانات، مستهدفة، بشكل رئيسي، الأسواق المتنامية للنساء، والأطفال. وقدمت وزارة الزراعة الأمريكية معونات لشركات التبغ من أجل التشجيع على التدخين في ما وراء البحار. وحاولت البلدان الآسيوية أن تدير حملات توعية مضادة للتدخين، لكن معجزات السوق، التي فرضتها قوة الدولة الأمريكية من خلال التهديد بفرض العقوبات، قضت عليها. إن فيليب موريس، الذي كان يملك في 1992 ميزانية للإعلان عن التبغ، والتشجيع على التدخين، تصل إلى 9 بليون دولار، أصبح أضخم معلن في الصين. وكان التأثير الناجم عن التهديدات الريغانية هو زيادة الإعلان، والتشجيع على التدخين (وخاصة الأنواع الأمريكية) بشكل حاد في اليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية، سوية مع استخدام هذه المواد المهلكة. ففي كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، تضاعفت نسبة النمو في التدخين أكثر من ثلاث مرات حين فُتحت الأسواق للمخدرات الأمريكية المهلكة بالإكراه في 1988. هذا وقد وسعت إدارة بوش التهديدات لتشمل تايلاند في 1989، في اللحظة نفسها التي أعلنت فيها عن «حرب مخدراتها»؛ وكانت وسائل الإعلام لطيفة بما يكفي كي تغفل هذا التزامن، متجاهلة أيضاً الاستنكارات الغاضبة التي أطلقها الطبيب الرئيسي المحافظ جداً سي. إيفيريت كوب. وقدر عالم

الأوبئة في جامعة أكسفورد، ريتشارد بيتو، أنه سيموت من بين الأطفال الصينيين، الذين تحت العشرين، خمسون مليوناً من أمراض ناجمة عن التدخين، وهذا إنجاز يحتل مرتبة عالية حتى وفقاً لمعايير القرن العشرين[94].

وبينما تشجع قوة الدولة هذه الانتهاكات الجوهرية لخدمة مصالح قطاع الأعمال الزراعية، إلا أنها تتبنى إجراءات انتقائية جداً في حالات أخرى. ففي سياق «الحرب ضد المخدرات»، لعبت الولايات المتحدة دوراً فاعلاً في الفظائع الكثيرة التي نفذتها قوات الأمن، وميليشياتها، في كولومبيا، التي تُعد المنتهك الأول لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، والمتلقي الأكبر للمساعدة والتدريب الأمريكيين، والذي لوحظ تزايدهما في عهد كلينتون بشكل يتناغم مع الممارسة التقليدية التي ذكرناها سابقاً. فالحرب ضد المخدرات «أسطورة»، كما تفيد منظمة العفو الدولية، متفقة مع محققين آخرين. إن قوات الأمن تعمل، بشكل وثيق، مع تجار المخدرات، ومالكي الأراضي بينما تستهدف الضحايا المعتادين، وبينهم قادة الجماعة، وعمال حقوق الإنسان والصحة، والناشطون النقابيون، والطلاب، والمعارضة السياسية، ولكنها تستهدف الفلاحين بشكل رئيسي،

94. المرجع نفسه. منظمة العفو الدولية، فعل المنظمة: أوراق كولومبيا (شتاء 1997).

في بلاد يُعد الاحتجاج فيها جريمة. وتقول منظمة العفو الدولية: إن «جميع الوحدات العسكرية تقريباً، التي اتهمتها منظمة العفو الدولية بقتل المدنيين منذ عامين، كانت تفعل هذا بأسلحة قدمتها الولايات المتحدة»، والتي تواصل تقديمها، مترافقة مع التدريب[95].

مواثيق دولية أخرى

يدعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جميع الدول إلى تعزيز الحقوق والحريات، التي أعلن عنها، وأن تعمل «لضمان الاعتراف بها، والتقيد بها عالمياً، وبشكل فعال»، من خلال وسائل متنوعة، بينها المصادقة على المعاهدات، والتشريعات المساعدة. هناك العديد من المواثيق الدولية، التي تُحترم كثيراً كما يُحترم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن ميثاق حقوق الطفل، الذي تبنته الأمم المتحدة في كانون الأول 1989، صادقت عليه جميع البلدان عدا الولايات المتحدة، والصومال، (التي لا تملك حكومة). وبعد تأخير طويل، صادقت الولايات المتحدة على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، «وهذه هي المعاهدة الرئيسية لحماية» الفئة الفرعية من الحقوق التي

95. انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة (هيومان رايتس ووتش / نقابة الحريات المدنية الأمريكية، كانون الأول 1993). حول ميثاق حقوق الطفل، انظر: ستيفن راتنر، فورين بوليسي (ربيع 1998).

يزعم الغرب أنه يدعمها. بيد أن هيومان رايتس ووتش، ونقابة الحريات المدنية الأمريكية ACLU، تشيران في تقريرهما إلى عدم تقيد أمريكا بشروطه. وضمنت إدارة بوش أن تكون المعاهدة معطلة، أولاً: «من خلال سلسلة من التحفظات، والتصريحات، والتفاهمات» من أجل إزالة الشروط التي يمكن أن توسع الحقوق، وثانياً، من خلال الإعلان بأن الولايات المتحدة مذعنة بشكل كامل للشروط المتبقية. والمعاهدة «ليست ذاتية النفاذ»، أولا يرافقها تشريع ملزم، بحيث لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ في المحاكم الأمريكية. وكانت المصادقة «فعلاً فارغاً للأمريكيين»، كما يقول تقرير هيومان رايتس ووتش، ونقابة الحرية المدنية الأمريكية[96].

إن الاستثناءات حاسمة لأن الولايات المتحدة تنتهك المعاهدة «في جوانب مهمة»، كما يقول التقرير[97]. ومن الأمثلة على ذلك إدخال الولايات المتحدة لتحفظ محدد على المادة 7 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تصرح بأن «لا أحد يجب أن يتم إخضاعه للتعذيب، أو لمعاملة، أو عقوبة

96. من أجل أمثلة أخرى، انظر: الهامش 44. انظر أيضاً: ف 9، هامش 13 من هذا الكتاب.

97. يونيسيف، حالة أطفال العالم؛ (منظمة العفو الدولية، كانون ثاني، 1994). أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 2 حزيران، 1994. مشروع هيومان رايتس ووتش للأطفال، الولايات المتحدة: زعيمة عالمية في إعدام الأحداث (هيومان رايتس ووتش، آذار 1995).

قاسية، وغير إنسانية، أو مذلة». وسبب ذلك هو أن الأوضاع في السجون الأمريكية تنتهك الشروط كما تُفهم بعامة، كما تنتهك أيضاً، بشكل خطير، شروط المادة 10 حول المعاملة الإنسانية للسجناء، وحول حق «الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعية»، الذي ترفضه الولايات المتحدة. ويتعلق تحفظ أمريكي آخر بعقوبة الإعدام، والتي لا تُستخدم بشكل أكثر حرية من المعتاد فحسب وإنما «تُطبق بطريقة تتسم بالتمييز العنصري»، كما يقول تقرير منظمة العفو الدولية، ونقابة الحريات المدنية الأمريكية، بالإضافة إلى دراسات أخرى. فضلاً عن ذلك، أفادت هيومان رايتس ووتش «أن عدد الجانحين الأحداث، الذين يجلسون في صف الإعدام، هو أعلى من أي عدد في أية بلاد في العالم»[98]. ووجد تحقيق في حقوق الإنسان أجرته الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة تنتهك الميثاق المتعلق بإعدام الأحداث (الذين ارتكبوا جرائم قبل أن يبلغوا الثامنة عشر من العمر)؛ وتنضم إلى الولايات المتحدة في هذه الممارسات إيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، واليمن. إن الإعدامات نادرة في البلدان الصناعية، وتتناقص في جميع أنحاء العالم، لكنها تزداد في الولايات المتحدة، حتى بين الأحداث،

98. «الإعدامات الأمريكية ملطخة بالتحيز، يقول تقرير الأمم المتحدة»، لوس أنجيلوس تايمز؛ بوسطن جلوب، 4 نيسان، 1998.

وأصحاب الاحتياجات الخاصة، والنساء، كما يقول تقرير الأمم المتحدة[99].

وتقبل الولايات المتحدة ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب وأشكال أخرى من المعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني، أو المحط من كرامة الإنسان، لكن مجلس الشيوخ فرض قيوداً، جزئياً، كي يحمي حكماً للمحكمة العليا يسمح بالعقاب الجسدي في المدارس[100].

وتعد هيومان رايتس ووتش أيضاً إجراءات الأحكام «غير المتناسبة» و«مفرطة القسوة» بأنها تشكل انتهاكاً للمادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تمنع «العقوبة، أو المعاملة القاسية، وغير الإنسانية، والمذلة». والإشارة المحددة هي إلى قوانين تعامل «امتلاك أونصة من الكوكايين»، أو «بيعاً في الشارع» بقيمة عشرين دولاراً، بأنه جريمة أكثر خطراً من اغتصاب طفل في سن العاشرة، أو إحراق بناء يقطنه بشر، أو قتل إنسان آخر في حين كان ينوي إلحاق أذى كبير بالذي قتله»، كما يقول قاض فيدرالي. ومنذ بداية «الليبرالية الجديدة» الريغانية، ارتفعت نسبة الزج في السجون، والتي كانت مستقرة

---

99. رونكا، حقوق الإنسان والسياسة الاجتماعية.

100. قاس وعادي (هيومان رايتس ووتش، آذار 1997). ستيفن دونزيجر، مع آخرين، الحرب الحقيقية على الجريمة: تقرير لجنة العدالة الجنائية القومية (هاربر كولينز، 1996). رويترز، نيويورك تايمز، 23 حزيران، 1997.

في فترة ما بعد الحرب، فجأة وبسرعة، وتضاعفت ثلاث مرات تقريباً في عهد ريغان، وواصلت صعودها الحاد منذ ذلك الوقت، بازة منذ وقت طويل، المجتمعات الصناعية. إن نسبة 84٪ من أحكام السجن هي بسبب إساءات غير عنيفة، ومعظمها مرتبطة بالمخدرات (وحيازتها). وشكل مرتكبو مخالفات مرتبطة بالمخدرات 22٪ من الأحكام في السجون الفيدرالية في 1980، و42 ٪ في 1990، و58 ٪ في 1992. وعلى ما يبدو تبز الولايات المتحدة العالم كله في سجن سكانها، (ربما تشترك في هذه الميزة مع روسيا والصين، حيث المعلومات غير مؤكدة). وفي نهاية 1996، وصل رواد السجون إلى رقم قياسي هو 1,2 مليون سجين، وازداد بنسبة 5٪ على العام السابق، حين وصل رقم نظام السجون الفيدرالي إلى 5٪ فوق طاقته، ووصلت سجون الولاية إلى النسبة نفسها تقريباً. في غضون ذلك استمرت نسب الجرائم في التراجع[101].

في 1998 كان هناك في السجون الفيدرالية، وسجون الولاية، أو السجون المحلية تقريباً 1,7 مليون سجين. وتناقصت الأحكام العادية على جريمة القتل، وجرائم أخرى أعنف، بشكل ملحوظ، بينما ارتفعت الجرائم المرتبطة بالمخدرات، مستهدفة، بشكل رئيسي، الأمريكيين الأفارقة، وخلقت ما دعاه

101. راندهال شيلدن وويليم براون، العدالة الجنائية (وادزورث، قيد الطباعة)، ف 12. مع حلول الألفية الجديدة، اقترب عدد السجناء من مليونين.

عالما جريمة بـ «الأبارتيد الأمريكي الجديد»[102].

إن نسب الجريمة في أمريكا، التي بينما هي مرتفعة، ليست خارج مدى المجتمعات الصناعية، بصرف النظر عن القتل بالمسدسات، الذي يعكس ثقافة المسدس الأمريكية. إن الخوف من الجريمة، على أية حال، مرتفع جداً ويزداد، وهو، ناتج، بشكل كبير، «عن عوامل متنوعة لا تتعلق إلا قليلاً، أو لا تتعلق، بالجريمة نفسها»، كما ترى لجنة العدالة الجنائية القومية (بالإضافة إلى دراسات أخرى). وتتضمن العوامل ممارسات وسائل الإعلام، و«دور الحكومة، والصناعة الخاصة، في إذكاء خوف المواطنين». إن التركيز محدد جداً: مثلاً، هناك متعاطو مخدرات في الغيتو، ولكن لا يُقال أن هناك مجرمين في الأوساط الحاكمة، والتنفيذية، رغم أن وزارة العدل تقدر كلفة الجريمة التي ترتكبها الشركات بأنها أعلى من جريمة الشارع من 7 إلى 25 مرة، أما الوفيات المرتبطة بالعمل فهي أعلى بست مرات من جرائم القتل، والتلوث يؤدي إلى وفيات أكبر بكثير من الجريمة[103].

ورأت دراسات الخبراء بانتظام أنه «ليست هناك علاقة

---

102. دونزيجر، الحرب الحقيقية على الجريمة.

103. المصدر نفسه. كريستي، ضبط الجريمة كصناعة. تونري، إهمال مؤذ. حول الاستخدام التقليدي لنظام العدالة الجنائية لضبط «الطبقات الخطيرة»، انظر أيضاً: ريتشارد بوني وتشارلز وايتبريد، إدانة الماريجوانا (مطبعة جامعي فيرجينيا، 1974).

مباشرة بين مستوى الجريمة وعدد حالات الزج في السجن» (لجنة الاتحاد الأوروبي). وأشار كثير من الباحثين في علم الجريمة إلى أنه بينما حدت «السيطرة على الجريمة» من العلاقة مع الجريمة، إلا أنها مرتبطة جداً بالسيطرة على «الطبقات الخطيرة»؛ اليوم، التي يطرحها جانباً النموذج الاجتماعي والاقتصادي المصمم لعولمة النموذج البنيوي للعالم الثالث المقسوم بحدة إلى طبقتين. وكما لوحظ في الحال، إن «الحرب الأخيرة ضد المخدرات» كانت موقتة كي تستهدف، بشكل رئيسي، الذكور السود؛ وكانت هذه التوجهات القوية كافية لإيضاح ذلك. ومن خلال تبني هذه الإجراءات، علق السيناتور دانييل باتريك موينيهان: «إننا نختار أن يكون لدينا مشكلة جريمة متفاقمة تتركز بين الأقليات». وقال الباحث في علم الجريمة مايكل توني، موضحاً التفاصيل، وبينها الأساليب العرقية التي يتبعها النظام من الاعتقال إلى إصدار الحكم، والتي يمكن أن تعزى جزئياً إلى الترابط العرقي الطبقي الوثيق، ولكن ليس بشكل كامل: «كان مخططو الحرب يعرفون بدقة ما كانوا يفعلونه»[104].

وكما عرف على نطاق واسع، لم يكن «للحرب على المخدرات» تأثير مهم في تعاطي المخدرات، أو تسعيرة

104. كريستي، ضبط الجريمة كصناعة.

الشارع، وهي أقل فعالية بكثير من البرامج التربوية، والعلاجية. ولكن هذا لا يعني أنها لا تخدم هدفاً. فلقد كانت نظيراً «للتطهير الاجتماعي»: إزالة أو استئصال «السكان الفائضين»، والذي قامت به قوات الدولة الإرهابية في كولومبيا، ودول إرهابية أخرى. وهي تخيف أيضاً بقية السكان، وهذه أداة عادية لفرض الطاعة. وتتوضح سياسات كهذه كجزء من برنامج تركيز الثروة بشكل جذري أما بالنسبة لأغلبية السكان، فراوحت ظروف المعيشة والأجور في مكانها، أو تدهورت. وبالتالي، من الطبيعي للكونغرس أن يقضي بأن ترفض الخطوط التوجيهية لإصدار الأحكام والسياسة أي اعتبار لتلك العوامل مثل البؤس والحرمان، والروابط الاجتماعية وغيرها بأنها «غير ملائمة». وتتناقض هذه المتطلبات مع السياسة الجنائية الأوروبية، كما يقول الباحث في علم الجريمة نيلز كريستي، ولكنها معقولة مفترضين أنه «في ظل لغة المساواة»، فإن الكونغرس «يتصور العملية الجنائية كمحرك ضخم للسيطرة الاجتماعية» (اقتباس من كبير القضاة بازيلون)[105].

105. بوليت توماس، وول ستريت جورنال، 12 أيار، 1994. كريستي، ضبط الجريمة كصناعة؛ دونزيجر، الحرب الحقيقية على الجريمة، حول «المجمع الصناعي للسجن»؛ راندهال شيلدن، «صناعة ضبط الجريمة وإدارة السكان الفائضين»، كلمة قرئت في الاجتماع السنوي للجمعية الغربية لعلم الجريمة، شباط ـ آذار، 1997، في هونولولو.

إن الوزن الواسع «لصناعة السيطرة على الجريمة» المتسعة جذب انتباه المال والصناعة، اللذين رحبا به كشكل آخر من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد، وهو محرض كينسي* Keynesian، يمكن أن يقارب في الحال نظام البنتاغون في وزنه، كما يقدر البعض. وقالت وول ستريت جورنال: «إن رجال الأعمال يجنون الفوائد»، ويشمل ذلك صناعة البناء، الشركات القانونية، مجمع السجون الخاصة المزدهر، و«الأسماء الأرفع في عالم المال» مثل جولدمان ساكز، برودينشال، وآخرين «يتنافسون لتأمين بناء السجن بعقود خاصة معفاة من الضريبة». وتقف في الخط أيضاً «مؤسسة الدفاع... التي تشم رائحة خط جديد من الأعمال» في المراقبة ذات التقنية العالية، وأنظمة التحكم من نوع كان سيعجب به الأخ الأكبر(**). وتقدم الصناعة أيضاً فرصاً جديدة لاستخدام الشركات لعمالة السجن، كما ناقشنا سابقاً[106].

وتم تقييد مواثيق دولية أخرى قُدِّمتْ إلى الكونغرس بأنها «غير ذاتية النفاذ»، أي أنها تمتلك دلالة رمزية كبيرة. وحقيقة أن

---

* نسبة إلى المنظِّر الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينيس والذي قال إن الإدخار لا يقود إلى تراكم رأس المال، وفضل تقييد الاستهلاك لتحقيق هذه النتيجة ـ الموسوعة البريطانية.

** إشارة إلى رواية 1984 لجورج أرويل ـ المعرِّب

106. رونكا، «حاشية لحقوق الإنسان».

المواثيق غير سارية المفعول في المحاكم الأمريكية، حتى ولو كان مصادقاً عليها، أثارت «قلقاً كبيراً» لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولدى منظمات حقوق الإنسان الأخرى. وعبرت اللجنة أيضاً عن قلقها من أن «البؤس وعدم توفر التعليم يؤثران، بشكل معاكس، على الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه المجموعات في قدرتهم على التمتع بالحقوق بمقتضى الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، على أساس المساواة»، حتى من أجل الفئة الفرعية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تصرح الولايات المتحدة أنها تؤيدها. وبينما مدحت اللجنة (بشكل صائب) الالتزام الأمريكي بحرية التعبير، إلا أن اللجنة شككت بمبدأ واشنطن المعلن بأن «النقود شكل من أشكال التعبير»، كما أيدت المحاكم ذلك في الأعوام الأخيرة، وكان لهذا تأثيرات كبيرة جداً على النظام الانتخابي[107].

إن الولايات المتحدة هي زعيمة العالم في الدفاع عن حرية التعبير، وربما كانت هكذا، بشكل فريد، منذ الستينيات[108]. أما بالنسبة للحقوق المدنية، والسياسية، فإن سجل الولايات المتحدة في الداخل يحتل مرتبة عالية بمعايير المقارنة، رغم أن تقييماً جدياً يجب أن يأخذ بالحسبان الظروف

107. انظر: هاري كالفن، تراث هام: حرية التعبير في أمريكا (هاربر آند رو، 1988).

108. تقرير هيومان رايتس ووتش العالمي (هيومان رايتس ووتش، 1997).

المطلوبة للتمتع بهذه الحقوق، وأيضاً «التآكل المتسارع للعملية المطلوبة، وحماية حقوق الإنسان في الولايات المتحدة» نظراً «لأن السلطات الأمريكية قوضت، على المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، حقوق المجموعات المعرضة للخطر، جاعلة من عام 1996 عاماً مزعجاً لحقوق الإنسان»، ذلك لأن الرئيس لم يفشل في «حفظ الحقوق التي تتعرض للهجوم» فحسب وإنما أحياناً كان سباقاً في استئصال حماية حقوق الإنسان»، إن الشروط الاجتماعية، والاقتصادية، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق الأخرى، تعمل بقدر ما أعطاها الصراع الشعبي، طوال سنوات كثيرة، قوة. إن السجل الأول داخل الأراضي القومية مخز، وسجل حقوق الإنسان في الخارج فضيحة. أما تهمة «النسبية»، التي وجهتْ إلى آخرين، والتي هي صحيحة بشكل كامل، فتفوح منها رائحة النفاق.

لكن جزءاً كبيراً من الحقائق، «ترك في الظلام»، دون أية حاجة لأي حظر رسمي.